ISSN 2076 - 9911

٢٠٠ بيسة

رئيس التحرير
حاتم الطائي

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الأحد ٩ من جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ الموافق ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢٣٥ | 12 صفحة | Sunday 30 November 2025 - issue No (4235)

غدًا.. السيد ذي يزن يضع حجر أساس «جود» و«يَامَال»

مسقط- الرؤية

يرعى صاحب السُّمو السيّد ذي يزن بن هيثم آل سعيد غدًا الإثنين وضع حجر الأساس لمشروعي «جود» بمدينة السلطان هيثم ومدينة «يَامَال» بالمنومة اللذين تنفّذهما مجموعة طلعت مصطفى بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وذلك في موقع مشروع «يَامَال» بالمنومة؛ في خطوة تعكس جاذبية سلطنة عُمان كمركز إقليمي واعد للاستثمار الحضري. ويأتي تنفيذ المشروعين ضمن التوجه نحو تعزيز الشراكات الاستثمارية، وتوسيع حضور الشركات الدولية في السوق العُماني، بما يعكس تنامي ثقة المستثمرين العالميين بالقطاع العقاري.

02

وزيرا «المالية» و«الاقتصاد» يستعرضان أبرز التفاصيل

جلسة سرية غدًا في «الشورى» لمناقشة «ميزانية 2026» و«الخمسية الحادية عشرة»

مسقط- الرؤية

يستضيف مجلس الشورى غدًا الإثنين، كلًا من معالي سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية، ومعالي الدكتور سعيد بن محمد الصقري وزير الاقتصاد؛ لمناقشتهما بشأن مشروع الميزانية العامة للعام ٢٠٢٦، وخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦- ٢٠٣٠)؛ وذلك في جلسة سرّية وفق ما نصّت عليه المادة (٥٢) من قانون مجلس عُمان، التي أشارت بأن تكون جلسات مجلسي الدولة والشورى المخصصة لمناقشة مشروعات خطط التنمية والميزانية العامة للدولة سرية.

وقال سعادة الشيخ أحمد بن محمد الندابي أمين عام مجلس الشورى إن المجلس سيعقد جلستيه الاعتياديتين الثالثة والرابعة لدور الانعقاد العادي الثالث (٢٠٢٥- ٢٠٢٦) من الفترة العاشرة يومي الإثنين والثلاثاء الموافق الأول والثاني من ديسمبر المقبل؛ حيث

سالم الحبسي

د. سعيد الصقري

سيستعرض معالي وزير المالية خلال أعمال الجلسة الثالثة الأسس والمرتكزات التي بنيت عليها الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٦، وتقديرات الإيرادات العامة والإنفاق العام وإدارة الدين العام، وسعر برميل النفط المقدر في الميزانية، والعجز والتمويل، ومعدلات التضخم إلى جانب الإنفاق الإنمائي والاستثماري للعام ٢٠٢٦، كما سيتم طرح المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية لعام ٢٠٢٥، إضافة إلى استعراض أبرز المخاطر الاقتصادية والمالية المحتملة خلال العام ٢٠٢٦. وأفاد سعادة الشيخ أمين عام المجلس، بأنَّ المجلس سيناقش خلال جلسته الثالثة أيضًا المحاور الرئيسية لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م)، والتي سيستعرض خلالها معالي الدكتور وزير الاقتصاد، منهجية إعداد خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، وأبرز ملامحها وأولويات القطاعات الاقتصادية والمشاريع التنموية.

02

بدر بن حمد يرأس وفد عُمان في «الوزاري التحضيري»

«قمة المنامة» تنطلق الأربعاء بآمال مرحلة جديدة من التكامل

الرؤية- مدرين المكتومية- العُمانية

تواصل مملكة البحرين استعداداتها لاستضافة أعمال القمة الخليجية المقررة يوم الأربعاء المقبل، وسط تطلعات واسعة لما ستحمله القمة من مخرجات تُعزِّز مسيرة العمل الخليجي المشترك، في ظل الظروف الإقليمية والدولية المتسارعة، وسط ما تعيشه المنطقة من توترات جيوسياسية.

وتُشارك سلطنةُ عُمان اليوم في الاجتماع الوزاري الـ١٦٦ التحضيري لقمة المجلس الأعلى الـ٤٦ لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي سيُعقد في المنامة، بحضور أصحاب السُّمو والمعالي والسعادة وزراء الخارجية بدول المجلس، ويترأس وفد سلطنة عُمان في الاجتماع معالي السّيد بدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية.

وذكر معالي جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، أن انعقاد المجلس الوزاري بدورته التحضيرية الـ١٦٦ يأتي استكمالًا للاستعدادات التي تجري حاليًّا لانطلاق أعمال الدورة الـ٤٦ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحضور أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، حفظهم الله ورعاهم.

11-2

> البديوي: استكمال الاستعدادات لانطلاق القمة بحضور قادة دول المجلس

حاتم الطائي يكتب:

السياحة التي نُريد!

كشفت إجازة اليوم الوطني، التي امتدت لنحو ٤ أيام مع دمجها في إجازة نهاية الأسبوع، عن زخم سياحي هائل، لدرجة أنَّ جميع- وليس بعض- المواقع السياحية والمنشآت الفندقية قد امتلأت عن آخرها، وأن الحجوزات مُتكملة لعدة أيام مُقبلة، بينما الحدائق والمُتنزهات والشواطئ العامة، كانت تعُج بزوارها من المُواطنين والمُقيمين، في مشهد سياحي فريد يُؤكد حجم المقومات السياحية التي تزخر بها بلادنا، وتتفرد بها على المستوى الإقليمي؛ بل وربما العالمي في جوانب مختلفة.

هذا المشهد الذي يسُر الخاطر، أكد لي أننا قادرون على تحقيق نمو سياحي كبير، يعكس في الوقت نفسه مدى تعطُّش السوق السياحية المحلية إلى مشاريع نوعية جديدة، مشاريع تقدم خدمات سياحية إما أنها نادرة أو غير متوفرة في عُمان إلى اليوم. ولقد كان من المُلاحظ سيطرة السياحة العائلية على المشهد، ما يؤكد أيضًا قدرتنا على بناء نموذج سياحي واعد قائم على سياحة عائلية ملتزمة، تحترم خصوصيات المجتمع، ولا تتطلب استثناءات لجذبها؛ بل كل ما نحتاج إليه التوسع في المشاريع، وطرح مُنتجات سياحية تتلاءم مع هذا النوع من السياحة، المؤهل للازدهار في عُمان أكثر من غيرها من دول المنطقة، على الرغم من أنَّ دولًا شقيقة مثل قطر والكويت، تسعيان لتقديم هذا النموذج، لكننا في عُمان نتفرّد بمزايا سياحية لا تتوافر لدى الآخرين، فلدينا

> المنشآت الفندقية والمواقع السياحية شهدت زخمًا غير مسبوق خلال «الإجازة»

البيئة الساحلية من شواطئ خلابة ورمال ناعمة ورحلات بحرية ومشاهدة الدلافين وممارسة الصيد أو الغوص، وكذلك البيئة الصحراوية برمالها الذهبية وشمسها الدافئة وطقسها البارد، والتي تُتيح أنشطة سياحية نوعية مثل التخييم وإقامة المعسكرات والاستمتاع بالأجواء الليلية العليلة بين أحضان الكثبان الرملية وتحت السماء الصافية المُتلألئة بنجومها، إلى جانب البيئة الريفية، وسط المزارع الخضراء وجمال الطبيعة البكر، وإذا ما صعدنا إلى الجبل الأخضر وجبل شمس وجبل سمحان وغيرها، يستمتع السائح والزائر بأجواء أوروبية لا مثيل لها في منطقة الخليج، وسط درجات حرارة منخفضة جدًا تقترب في بعض المواقع من الصفر أو تحت الصفر خلال فصل الشتاء.

أقول ذلك، وكُلي يقين بأنَّ السياحة الداخلية عنصر أساسي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مُستدامة، لما تسهم به في توفير وظائف مباشرة وغير مباشرة للمواطنين، ولنا في حارة العقر بولاية نزوى وكذلك بعض التجارب في ولايات أخرى، خير دليل على أن السياحة قادرة على تحقيق التنمية المنشودة، لكن شريطة أن يعمل بها أبناء الوطن، لأنهم الأكثر دراية بمقومات وطنهم، وهم القادرون على تقديم أفضل الخدمات السياحية.

نموذج السياحة العائلية هو الأنسب لنا في سلطنة عُمان، ليس فقط لأننا مجتمع يتمتع بخصوصية، لكن أيضًا لأنَّ طبيعة المنافسة الإقليمية تفرض علينا تبني نموذج متوافق مع طبيعتنا وقيم مجتمعنا. ولقد أثبتت مواسم خريف ظفار على مدى العقود الماضية، أن عُمان نقطة جذب كبيرة للسياحة العائلية، فما علينا سوى أن نهيئ القطاع لهذا النوع من السياحة، من خلال زيادة الأنشطة والمنتجات السياحية المُفضلة للعائلات، مثل المواقع المخصصة للأطفال، والمساحات الخضراء الكبيرة، وتنظيم المسابقات الشبابية، وإطلاق مهرجان للتسوُّق برعاية كبرى المؤسسات.

ومن بين عوامل نجاح السياحة العائلية، ضرورة التوسع في إنشاء البيوت التراثية، لأنها تُعطي للموروث الثقافي قيمة اقتصادية تُضاف إلى قيمته الثقافية والاجتماعية، إلى جانب الاهتمام بالفنون الشعبية والحرف التقليدية، فبدلًا من أن يشتري السائح هدايا تذكارية مستوردة من شرق آسيا، يُسمح فقط ببيع الهدايا التذكارية الوطنية المصنوعة بأيدٍ عُمانية، خاصة وأن لدينا أمهر الحرفيين في مختلف الولايات.

> عُمان تزخر بمقومات فريدة تجعل السياحة العائلية النموذج الأفضل والأنسب

السياحة العائلية لا تتطلب استثمارات بمليارات الريالات، ولا حتى الملايين، وإنما نتحدث عن مشاريع متوسطة وكبيرة بتكلفة تتراوح بين مئات الآلاف، أو ربما أقل، فمثلًا يمكن إنشاء مخيمات سفاري للإيجار اليومي في المناطق الساحلية مثل: جبل سيفة أو منطقة ضباب أو فنس أو بمه بولاية قريات، أو في جنوب الشرقية وشمالها، أو في الوسطى، أو في أي مواقع يُمكن للشباب أن يستثمروا فيها بضعة آلاف من الريالات، بقروض بنكية مُيسرة وعلى فترات سداد طويلة الأمد، مع إعفاء من الرسوم والضرائب؛ لأنَّ الهدف من هذه المشاريع ليس زيادة إيرادات الدولة، وإنما توفير الوظائف وإنعاش الحركة الاقتصادية المحلية. والمعروف عالميًا أن الإيرادات السياحية لا تدخل خزينة الدولة مباشرة، وإنما تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية، وما يدخل في جانب الإيرادات الحكومية لا يعدو كونه بعض الرسوم البسيطة أو تكلفة إصدار تأشيرة السياحة، لكن العائد الأكبر يكون على الاقتصاد، وعلى حجم إسهام القطاع السياحي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

كما إن التوسع في الاستثمارات داخل وحول القلاع والحصون التاريخية يُمكن أن يُحقق عوائد سياحية فريدة، وما على الحكومة سوى أن تُقدِّم التسهيلات في مثل هذه المشاريع، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للاستثمار في هذه المشاريع بقوة. وبالتوازي مع هذه الجهود، يتعين على الطيران العُماني- بصفته الناقل الوطني- أن يؤدي دوره المهم والحيوي، من خلال إتاحة عروض السفر خلال المواسم السياحية، ونحن في عُمان لدينا مواسم سياحية على مدار الـ١٢ شهرًا في العام، ومن ثم مطلوب من الناقل الوطني أن يفتتح خطوط سفر مع الوجهات الناجحة والمُربحة.

السياحة الداخلية لا تُنعش فقط المنشآت السياحية والمزارات؛ بل إنها قادرة على تحقيق نمو كبير في مبيعات المنتجات المحلية التي تتميز بها كل ولاية، وأبرزها التمور العُمانية التي تتميز بمذاق فريد وجودة لا تُضاهى، لكن ما تزال لدينا فجوة فيما يتعلق بالتصنيع والتغليف وتقديم هذه التمور في صورة منتجات متطورة وعصرية.

> الشباب يحتاجون لحوافز وإعفاءات ضريبية لإنشاء مشاريع سياحية صغيرة ومتوسطة

ويبقى القول.. إنَّ تنمية السياحة الداخلية لم تعد خيارًا؛ بل إنها حتمية اقتصادية واجتماعية، من خلالها نستطيع توليد الآلاف من فرص العمل، وزيادة دخل الأسر العاملة في المجالات المرتبطة بالسياحة، وكذلك إنعاش الاقتصاد، وعُماننا الجميلة تملك المقومات التي تُؤهلها لتكون الوجهة السياحية الأولى والمُفضلة للعائلات، وعلى الجهات المعنية أن تبذل كل الجهود من أجل إطلاق العنان للمشروعات بدلًا من انتظار «مُستثمر كبير» ربما لن يأتي وإذا جاء لن يخلق الوظائف المطلوبة. عُمان بلد سياحي بامتياز، وعلينا أن نُعزز هذه السياحة ونستفيد منها، فلا مجال للتراجع أو الكسل، وإنما شحذ الهمم والانطلاق بكل قوة نحو السياحة التي نُريد!

من تنفيذ «مجموعة طلعت مصطفى» بالتعاون مع «الإسكان»

غدًا.. السيد ذي يزن يرعى وضع حجر الأساس لمشروعيْ «جود» بمدينة السلطان هيثم و«يَامَال» بالمنومة

مسقط- الرؤية

في خطوة تعكس جاذبية سلطنة عُمان كمركز إقليمي واعد للاستثمار الحضري، يرعى صاحب السمو السيّد ذي يزن بن هيثم آل سعيد غدا الاثنين وضع حجر الأساس لمشروعي «جود» بمدينة السلطان هيثم ومدينة «يَامَال» بالمنومة اللذين تنفّذهما مجموعة طلعت مصطفى بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وذلك في موقع مشروع يا مال بالمنومة.

ويأتي تنفيذ المشروعين ضمن التوجه نحو تعزيز الشراكات الاستثمارية، وتوسيع حضور الشركات الدولية في السوق العُماني، بما يعكس تنامي ثقة المستثمرين العالميين بالقطاع العقاري.

ويرتبط هذا التوجه بأولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التي تضع التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية في مقدمة محاورها، إلى جانب تمكين القطاع الخاص في قيادة التطوير العمراني، وتوسيع قاعدة الاستثمارات النوعية، وتحفيز قطاع البناء عبر مشاريع عمرانية منظمة ترفع كفاءة النمو غير النفطي وتعزز مكانة القطاع العقاري كأحد القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني.

ويأتي تنفيذ هذين المشروعين امتدادًا لاتفاقية التطوير التي وُقّعت في مايو الماضي على هامش انطلاق أعمال مؤتمر ومعرض عُمان العقاري وأسبوع التصميم والبناء في نسخته العشرين، بقيمة استثمارية تتجاوز ١,٧ مليار ريال عُماني. ويقع مشروع «جود» على مساحة ٢,٧ مليون متر مربع، ويوفّر مجتمعًا ذكيًا مستدامًا يضم أكثر من ٧٠٠٠وحدة سكنية متنوعة، فيما يمتد مشروع يَامَال على مساحة ٢,٢ مليون متر مربع وبواجهة بحرية تصل إلى ١٧٦٠ مترًا على بحر عُمان، ويضم مارينا عالمية، وفنادق دولية، وأنشطة بحرية، وأكثر من ٦٠٠٠ وحدة سكنية وفندقية مطلة على البحر والمارينا، ما يعكس ثقة المستثمرين الإقليميين والدوليين بقدرة السلطنة على توفير بيئة جاذبة وفعّالة للمشروعات العمرانية الكبرى.

ويمثل مشروعا «جود» و«يَامَال» علامة بارزة في مسيرة التنمية العمرانية في سلطنة عُمان، لما تحققه من أثر اقتصادي ومجتمعي شامل، من خلال خلق آلاف الفرص الوظيفية المباشرة وغير المباشرة، وتعزيز حركة الاستثمار في قطاعي العقار عبر مشاريع عالية الجودة. وتُجسّد هذه الشراكة قدرة سلطنة عُمان على استقطاب الاستثمارات النوعية ورؤوس الأموال ذات القيمة المضافة، عبر مشاريع تحقق مخرجات ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي

وتؤكد هذه الشراكة أن سلطنة عمان آفاقها منفتحة للعالم من فرص استثمارية وتنمية عمرانية، مستندة إلى تخطيط عمراني ذكي، ورؤية اقتصادية بعيدة المدى، وبيئة تنظيمية تشجع على التحول الحقيقي نحو المستقبل، عبر شراكات تعكس الثقة والالتزام والنمو المشترك بين الدولة والمستثمرين العالميين.

ومن المقرر أن تُطلق شركة طلعت مصطفى، بعد غدٍ الثلاثاء، مبيعات مشروعَي جود بمدينة السلطان هيثم ومدينة يَامَال الساحلية بالمنومة؛ إذ يقدم مشروع «جود» مجتمعًا سكنيًا متكاملًا يضم وحدات متنوعة، ومساحات خضراء، ومرافق خدمية وتجارية وترفيهية وطبية وتعليمية، إلى جانب مرافق اجتماعية ورياضية.

في المقابل، يُعد مشروع مدينة يَامَال مجتمعًا سياحيًا وسكنيًا متكاملًا يوفر مارينا عالمية، ورياضات بحرية، وفنادق وخدمات متعددة، ووحدات سكنية مطلة على البحر والمارينا.

وتأتي هذه المشروعات ضمن محفظة مجموعة طلعت مصطفى، التي تُعد من أبرز المطورين العقاريين في الشرق الأوسط، بخبرة تمتد لأكثر من ٥٥ عامًا في تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة في مصر والسعودية، ويقطن مشروعاتها أكثر من ١,٥ مليون نسمة. وتشمل أبرز مشاريعها في مصر: مدينتي، والرحاب، ونور، وساوث ميد، وفي السعودية: بنان الرياض، إلى جانب تطوير وجهات فندقية تحمل علامة الفورسيزونز وفندق كمبينسكي النيل بمصر.

بدر بن حمد يرأس وفد عُمان في تحضيرات «القمة الخليجية» بالمنامة

بدر بن حمد البوسعيدي

المنامة- العُمانية

تُشارك سلطنةُ عُمان اليوم في الاجتماع الوزاري الـ ١٦٦ التحضيري لقمة المجلس الأعلى الـ ٤٦ لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي سيُعقد في المنامة، بحضور أصحاب السُّمو والمعالي والسعادة وزراء الخارجية بدول المجلس، ويترأس وفد سلطنة عُمان في الاجتماع معالي السّيد بدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية.

وذكر معالي جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، أن انعقاد المجلس الوزاري بدورته التحضيرية الـ١٦٦ يأتي استكمالًا للاستعدادات التي تجري حاليًا لانطلاق أعمال الدورة الـ٤٦ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمقرّر عقدها يوم الأربعاء القادم بمملكة البحرين، بحضور أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس -حفظهم الله ورعاهم-وأوضح معاليه أن المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي سيستعرض خلال اجتماعه يوم غدٍ مجموعةً من التقارير المتعلقة بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون الصادرة عن القمة الخامسة والأربعين التي عُقدت في مدينة الكويت، كما سيتناول المذكرات والتقارير المرفوعة من اللجان الوزارية والفنية والأمانة العامة، إلى جانب القضايا المتعلقة بالحوار والعلاقات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون والدول والتكتلات العالمية، بالإضافة إلى مناقشة وبحث آخر المستجدات الإقليمية والدولية في المنطقة والعالم.

ومن شأن مخرجات هذا الاجتماع التحضيري أن تُعزّز مبادرات عملية لما فيه مصلحةُ الدول الأعضاء، بما يُحقق المزيد من الرقي والنماء لدول المجلس ويرسّخ دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة.

وتشكّل الاجتماعات التحضيرية لمجلس التعاون منصةً مهمة لتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية، وتنسيق السياسات بما يضمن تحقيق أهداف المجلس في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية.

وزير «الأوقاف» يستعرض العلاقات الثنائية مع رئيس جمهورية تتارستان

كازان- العُمانية

استقبل فخامة الرئيس رستم مينيخانوف رئيس جمهورية تتارستان معالي الدكتور محمد بن سعيد المعمري وزير الأوقاف والشؤون الدينية بدار حكومة الجمهورية، في إطار زيارة معاليه لجمهورية تتارستان.

تمّ خلال المقابلة استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، وأهمية المضيّ قدمًا في تحقيق التنمية والسلام بين الشعوب انطلاقًا من قيم المعرفة والتعارف والاعتراف، في إطار ترؤس فخامة الرئيس رستم مينيخانوف مجموعة الرؤية الاستراتيجية «روسيا.. العالم الإسلامي» والتي تأسست عام ٢٠٠٦ وتهدف إلى تعزيز شراكات روسيا مع العالم الإسلامي.

كما تمّ بحث آفاق التعاون في مجالات الأوقاف والشؤون الدينية، ومن بينها العناية بالموارد البشرية الدينية وتأهيلها، والعناية بالخطاب الديني المعتدل، وبحث الشراكات في الاستثمارات الوقفية، واستعراض الخبرات والفرص العُمانية في مختلف المجالات كالعناية بالزكاة والحج والمساجد والمنشآت الإسلامية وغيرها.

حضر المقابلة سعادة حمود بن سالم آل توية، سفير سلطنة عُمان المُعتمد لدى روسيا الاتحادية، وبعض المسؤولين من الجانبين.

الإحاطة بعدد من مشروعات القوانين المحالة من الحكومة

وزيرا «المالية» و«الاقتصاد» في جلسة سرية بـ«الشورى» لمناقشة «ميزانية 2026» و«الخمسية الحادية عشرة»

سلطان بن سالم الحبسي

د. سعيد بن محمد الصقري

مسقط- الرؤية

يستضيف مجلس الشورى غدًا الاثنين، كلًا من معالي سلطان بن سالم الحبسي وزير المالية، ومعالي الدكتور سعيد بن محمد الصقري وزير الاقتصاد؛ لمناقشتهما بشأن مشروع الميزانية العامة للعام ٢٠٢٦، وخطة التنمية الخمسية الحادي عشرة (٢٠٢٦- ٢٠٣٠)؛ وذلك في جلسة سرّية وفق ما نصّت علية المادة (٥٢) من قانون مجلس عُمان، التي أشارت بأن تكون جلسات مجلسي الدولة والشورى المخصصة لمناقشة مشروعات خطط التنمية والميزانية العامة للدولة سرية.

وقال سعادة الشيخ أحمد بن محمد الندابي أمين عام مجلس الشورى إن المجلس سيعقد جلستيه الاعتياديتين الثالثة والرابعة لدور الانعقاد العادي الثالث (٢٠٢٥- ٢٠٢٦) من الفترة العاشرة يومَيْ الاثنين والثلاثاء الموافق الأول والثاني من ديسمبر المقبل؛ حيث سيستعرض معالي وزير المالية خلال أعمال الجلسة الثالثة الأسس والمرتكزات التي بنيت عليها الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٦، وتقديرات الإيرادات العامة والإنفاق العام وإدارة الدين العام، وسعر برميل النفط المقدر في الميزانية، والعجز والتمويل، ومعدلات التضخم إلى جانب الانفاق الإنمائي والاستثماري للعام ٢٠٢٦، كما سيتم طرح المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية لعام ٢٠٢٥، إضافة إلى استعراض أبرز المخاطر الاقتصادية والمالية المحتملة خلال العام ٢٠٢٦.

وبيّن سعادة أمين عام المجلس، أن اللجنة الاقتصادية والمالية بالمجلس عكفت على دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦، من خلال عقد عدد من الاجتماعات واللقاءات، في وقت سابق تضمنت استضافة المختصين في مختلف القطاعات ذات الصلة، وخلصت إلى إعداد تقرير شامل حول المؤشرات والبيانات والتوقعات المالية والاقتصادية، متضمّنًا توصيات تدعم التوجهات الوطنية بما ينسجم مع مستهدفات خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة ورؤية «عُمان ٢٠٤٠». وأضاف سعادته أن الجلسة ستتضمن كذلك إقرار تقرير اللجنة الاقتصادية والمالية حول مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦.

من جانب أخر، أفاد سعادة الشيخ أمين عام المجلس، بأن المجلس سيناقش خلال جلسته الثالثة أيضًا المحاور الرئيسية لخطة التنمية الخمسية الحادي عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م)، والتي سيستعرض خلالها معالي الدكتور وزير الاقتصاد، منهجية إعداد خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، وأبرز ملامحها وأولويات القطاعات الاقتصادية والمشاريع التنموية، وسيناقش المجلس خلالها الإطار المالي والاقتصادي للخطة، وأهم البرامج الاستراتيجية التي تتضمنها بما يتوافق مع أهداف وأولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، موضحًا أن المجلس ممثلًا بكافة لجانه الدائمة عكف على دراسة خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة من مختلف جوانبها.

وأشار سعادة الشيخ أمين عام المجلس إلى أن أعمال الجلسة ستشهد كذلك، الإحاطة بعدد من مشروعات القوانين المُحالة من الحكومة، والمتمثلة في مشروع قانون النظام الموحد للنقل البري الدولي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومشروع تعديل بعض أحكام قانون حماية البيانات الشخصية.

وأوضح سعادة أمين عام المجلس، أن الجلسة الاعتيادية الرابعة التي ستُعقد يوم الثلاثاء الثاني من ديسمبر، ستُخصَّص لمناقشة وإقرار مشروع قانون الهيئات الرياضية.

افتتاح مكتب القنصلية الفخرية لجمهورية جنوب أفريقيا في مسقط

مسقط- الرؤية

افتُتح مكتب القنصلية الفخرية لجمهورية جنوب أفريقيا رسميًا في مسقط، وأقيمت مراسم الافتتاح في مقر القنصلية الجديد في شاطئ القرم تحت رعاية سعادة خالد بن هاشل المصلحي وكيل وزارة الخارجية للشؤون الإدارية والمالية، وحضور سعادة لجينة بنت محسن الزعابية القنصل الفخري لجمهورية جنوب أفريقيا في سلطنة عُمان، وسعادة موغوبو ديفيد ماغابي سفير جمهورية جنوب أفريقيا لدى المملكة العربية السعودية، السفير غير المقيم لدى سلطنة عُمان، إلى جانب عدد من أصحاب السعادة السفراء المعتمدين لدى سلطنة عُمان، إضافة إلى العديد من الشخصيات البارزة من جمهورية جنوب أفريقيا وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلين بارزين من مجتمع الأعمال.

ويمثل افتتاح هذا القنصلية الجديدة خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الثنائي، وتشجيع التجارة والاستثمار، وتقوية العلاقات بين شعبي البلدين، فضلًا عن تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين سلطنة عُمان وجمهورية جنوب أفريقيا.

وأشاد سعادة خالد بن هاشل المصلحي بالشراكة المتنامية بين سلطنة عُمان وجنوب أفريقيا، مؤكدًا الالتزام المتبادل بتعميق العلاقات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية.

وأعربت سعادة القنصل الفخري لجينة بنت محسن الزعابية، عن فخرها وامتنانها لإتاحة الفرصة لها لتمثيل جمهورية جنوب أفريقيا في سلطنة عُمان، معتبرةً أن افتتاح هذه القنصلية، خطوة مهمة في تعزيز العلاقات بين البلدين. وأبرزت الزعابية التزام سلطنة عُمان وجنوب أفريقيا الطويل الأمد بالتعاون والتفاهم الثقافي والتقدم المشترك؛ حيث تهدف القنصلية إلى دعم توثيق العلاقات في مجالات التجارة والسياحة والتعليم والثقافة، وأن تكون بمثابة بوابة للمواطنين من كلا البلدين. وعبّرت الزعابية عن تقديرها لحكومة جنوب أفريقيا وقيادة سلطنة عُمان على دعمهما المستمر.

مشروع وطني طموح يُسابق الزمن في التنفيذ

«مدينة السلطان هيثم».. إنجازات استثمارية كبرى تُعزِّز الحضور على خارطة التطوير العقاري الإقليمي

1.9 مليار ريال عُماني اتفاقيات الشراكة والتطوير

205 ملايين ريال عُماني إجمالي الاستثمارات للبنية الأساسية ضمن 8 حزم

أكثر من 90% نسبة إنجاز إنشاء مركز التجربة والتحكم

مسقط- الرؤية

تمضي مدينة السلطان هيثم بخطى ثابتة لتجسيد أحد أبرز النماذج العمرانية الحديثة في بناء المدن الجديدة؛ اعتمادًا على مفاهيم التخطيط الذكي والاستدامة وجودة الحياة. وقد تحوّل عام ٢٠٢٥ إلى مرحلة عمل مُكثَّف داخل الموقع؛ حيث اكتملت أعمال التهيئة والتسوية بنسبة ١٠٠٪، وانطلقت الأعمال الإنشائية للطرق الرئيسية والعبّارات والأرصفة الجانبية، إلى جانب إنشاء شبكات الخدمات الأساسية، فيما سجّلت أعمال الجسور نسبة إنجاز تبلغ ٢٥٪، ووصلت محطات الكهرباء الأولية إلى ٣٠٪، ويعكس هذا التقدم جاهزية المدينة للانتقال إلى مراحل إنشائية أكثر شمولًا خلال الفترة المقبلة.

إنجازات استثمارية

وشهد عام ٢٠٢٥ محطة مفصلية في مسيرة التطوير المتسارع لمدينة السلطان هيثم، بعد أن نجحت المدينة في توقيع حزمة من اتفاقيات الشراكة والتطوير تجاوزت قيمتها الإجمالية ١,٩ مليار ريال عُماني؛ ما رسّخ موقعها كأحد أهم مراكز الاستثمار العمراني في سلطنة عُمان. وقد جاءت هذه الاتفاقيات لتفتح آفاقًا واسعة أمام تطوير أحياء سكنية وخدمية وسياحية متكاملة، ضمن نهج يعتمد على استقطاب الشركات الدولية الكبرى وتعزيز حضور المطورين المحليين في إطار رؤية وطنية شاملة.

وشهدت المدينة خلال هذا العام توقيع اتفاقية تطوير أحياء سكنية وأرض شاطئية مع مجموعة طلعت مصطفى باستثمار يتجاوز ١,٧ مليار ريال عُماني، وهي من أكبر الاتفاقيات في تاريخ المدن المستقبلية بالسلطنة، وتؤسس لإنشاء مجتمعات عمرانية متكاملة بمستويات عالمية من الجودة. كما تم توقيع اتفاقية مع شركة الإدراك للتطوير بقيمة ١٥٠ مليون ريال عُماني لتطوير مجموعة من الأحياء السكنية الجديدة، إلى جانب توقيع اتفاقية تطوير واحة الصاروج مع شركة الصاروج للتطوير بقيمة ٣٥ مليون ريال عُماني؛ في إطار خطة تنويع المشروعات السكنية والخدمية داخل المدينة.

وفي القطاع التعليمي، تم توقيع اتفاقية لإنشاء مدرسة شيربورن البريطانية باستثمار يبلغ ٢٣ مليون ريال عُماني، إضافة إلى تخصيص أرض لمؤسسة تعليمية تركية، ما يُعزِّز تنوع الخيارات التعليمية ويرفع من مستوى جودة الخدمات المقدمة للعائلات. كما شهدت المدينة توقيع اتفاقية إنشاء مستشفى خاص في حي الوفاء بقيمة ٢٢ مليون ريال عُماني، في خطوة تسهم في استكمال منظومة الخدمات الصحية المتكاملة داخل المدينة، وتوفير رعاية طبية متقدمة لسكانها.

وبالتزامن مع هذه الاتفاقيات الاستثمارية، شهد المشروع تدشين مبيعات عدد من الأحياء السكنية الرئيسة، من بينها مساكن يناير، حي وادي زها، حي النهى، واحة الصاروج، حي الأحلام، وحي الوفاء. وقد تجاوزت نسبة المبيعات الإجمالية ٧٠٪ من الوحدات المطروحة، وهو ما يؤكد الإقبال الواسع على السكن والاستثمار داخل المدينة، ويعكس ثقة الأسر والمستثمرين بجودة البيئة العمرانية ومستوى التخطيط الحضري الذي تتميز به مدينة السلطان هيثم.

تقدم الحزم الإنشائية

وتستمر الأعمال في المدينة ضمن ٨ حزم للبنية الأساسية بإجمالي استثمارات تتجاوز ٢٠٥ ملايين ريال عُماني. وقد اكتملت الحزمة الأولى الخاصة بالتهيئة والتسوية بالكامل، في حين بلغت نسبة إنجاز الجسور ضمن الحزمة الثانية ٥١,٤٨٪. وسجّلت الحزمة الثالثة الخاصة بمركز التجربة والتحكم تقدمًا كبيرًا بنسبة ٩٠٪، بينما وصلت أعمال الطرق الرئيسية والثانوية والنفقين ضمن الحزمة الرابعة إلى ٢٧٪. أما الحزمة الخامسة المتعلقة بشبكات البنية الأساسية فقد حققت نسبة ١٦,٤٦٪، في حين سجّلت الحزمة السادسة لإنشاء ثلاث محطات كهرباء نسبة إنجاز تبلغ ٦٧٪. ووصل خط الصرف الصحي الرئيسي ضمن الحزمة السابعة إلى ١١,٠٥٪، بينما بدأت أعمال تنفيذ محطة معالجة مياه الصرف الصحي ضمن الحزمة الثالثة عشرة منذ أغسطس ٢٠٢٥.

ويتواصل بالتوازي تطوير عدد من الأحياء بالشراكة مع مطورين محليين ودوليين، أبرزها حي الوفاء الذي تجاوزت نسبة إنجازه ٥٠٪، إلى جانب حي الأحلام وواحة الصاروج ومساكن يناير، وانطلاق الأعمال التنفيذية للمدرسة الخاصة العالمية، مع قرب انطلاق أعمال مشروعي وادي زها وحي النهى.

شبكة طرق حديثة

وتشهد شبكة الطرق في مدينة السلطان هيثم تقدّمًا ملحوظًا يعكس تصورًا حضريًا يهدف إلى رفع كفاءة التنقل والحركة داخل المدينة، وتشمل الأعمال توسعة شارع حلبان إلى ثلاث حارات في كل اتجاه، وإنشاء طرق خدمية جديدة، إلى جانب إعادة تصميم التقاطعات الرئيسية باستخدام إشارات مرور ذكية.

كما تسير أعمال إنشاء ٤ جسور تجاوزت نسبة إنجازها ٥٠٪، بينما بلغت نسبة تقدم الطرق الرئيسية والثانوية والأنفاق ضمن الحزمة الرابعة ٢٧٪. وتشمل المنظومة تنفيذ شبكة متكاملة لتصريف مياه الأمطار، إلى جانب البدء قريبًا في تنفيذ الربط المباشر للمدينة بشارع السلطان قابوس وطريق مسقط السريع عبر مداخل ومخارج جديدة؛ بما يعزز سهولة الوصول من وإلى مختلف الاتجاهات. كما تتضمن الخطة مسارات مستقلة للنقل العام والمشاة والدراجات الهوائية، بالإضافة إلى تنفيذ نفقين يهدفان إلى رفع انسيابية الحركة وتقليل الاختناقات.

تطور عقاري غير مسبوق

ويشهد يعيش القطاع العقاري في عُمان مرحلة توسع غير مسبوقة في قاعدة المطورين، مدعومًا بأهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التي تركز على تمكين القطاع الخاص وجذب الاستثمارات النوعية. وقد برزت مدينة السلطان هيثم كنموذج رئيسي لهذا التوجه، حيث ارتفع عدد الشركات المطوّرة داخل المدينة إلى سبع شركات تعمل على تنفيذ مشاريع سكنية وخدمية متنوعة. ويعزز هذا النمو نقل الخبرات الدولية للسلطنة، وتطوير نماذج عمرانية حديثة، وتطبيق معايير عالمية في البناء وإدارة المدن.

ويمتد هذا الزخم إلى مدن مستقبلية أخرى مثل الجبل العالي الذي شهد توقيع أكثر من ست اتفاقيات استثمارية، ومدينة الثريا التي أبرمت اتفاقيتي تطوير مع مطورين محليين، بما يخلق منظومة متكاملة تدعم التنافسية والجودة في المشاريع العمرانية الكبرى.

وتأتي مبادرة «مسكنك الأول» كأحد الحلول الإسكانية الداعمة للمقبلين على الزواج والمتزوجين الجدد والأسر الصغيرة من أصحاب الطلبات السكنية، حيث تتيح تملّك شقة في مدينة السلطان هيثم مع الاحتفاظ بحق الحصول على خيار إسكاني إضافي بعد خمس سنوات من السكن. وقد حققت المبادرة حضورًا لافتًا منذ إطلاقها خلال معرض العمران والبيت والبناء، إذ بلغت مبيعات الشقق ٨٣٪ خلال فترة المعرض، بينما وصلت المبيعات الإجمالية للوحدات المطروحة إلى ٧٠٪، ويعكس هذا الإقبال المتزايد ثقة الأسر في جودة المعيشة داخل المدينة وجاذبية خيارات السكن الميسّر التي تقدمها.

المبيعات الإجمالية من الوحدات المطروحة تتجاوز نسبة 70%

توقيع اتفاقية لإنشاء مدرسة شيربورن البريطانية باستثمار 23 مليون ريال عُماني

إنشاء مستشفى خاص في حي الوفاء بقيمة 22 مليون ريال عُماني

رؤية «عُمان 2040» تُعزِّز نمو الشراكات الاستثمارية في المدن المستقبلية

مبادرة «مسكنك الأول».. دعم مباشر للاستقرار الأسري والسكن المُيسَّر

اتفاقيات بين الحكومات تفرض حدًا أدنى للرواتب بهدف حماية العمالة

مواطنون لـ«الرؤية»: نحتاج إلى تعزيز ثقافة التعاون والاعتماد على النفس مع ارتفاع تكاليف استقدام ورواتب عاملات المنازل

- الهاشمي: اختيار العاملة يجب أن يعتمد على احتياج الأسرة وليس الجنسية
- القصابية: ارتفاع تكاليف استقدام العاملات والرواتب لم يعد مرتبطا بجنسية
- العوضي: مكاتب الاستقدام تتحمل مسؤولية زيادة التكاليف بسبب العمولات والرسوم الإضافية
- الهنائي: يجب تعزيز ثقافة الاعتماد على النفس واقتصار استقدام العاملات على حالات الضرورة

الرؤية- سارة العبرية

يؤكد عدد من المواطنين أن ارتفاع تكاليف استقدام العاملات الفلبينيات وعزم جمهورية الفلبين بدء التنفيذ التدريجي غير الإلزامي لرفع للحد الأدنى لأجور عاملات المنازل الفلبينيات ليصبح ٥٠٠ دولار (ما يعادل ١٩٣ ريالًا عُمانيًا)، قد يتسبب في خلق حالة من عدم التوازن في ظل اعتماد كثير من الأسر على العاملات الفلبينيات.

ويرون- في تصريحات لـ«الرؤية»- أنه من الضروري أن يكون استقدام العاملات بشكل عام مقتصر على الحالات الضرورية التي تتطلب ذلك، مع ضرورة تعزيز ثقافة الاعتماد على النفس والتعاون بين أفراد الأسرة.

ويقول عبدالله بن سالم الهاشمي إن ارتفاع رواتب العاملات يعود إلى عدة أسباب، من بينها زيادة تكلفة المعيشة عالميًا؛ حيث تعمد الدول المرسلة للعمالة إلى مراجعة رواتب مواطنيها العاملين في الخارج، إضافة إلى ارتفاع الطلب على العاملات الفلبينيات؛ نتيجة السمعة الجيدة المرتبطة بالالتزام واللغة والمهارات، فضلًا عن وجود اتفاقيات بين الحكومات تفرض حدًا أدنى للرواتب بهدف حماية العمالة، موضحا أن هذه الزيادة قد تكون مبررة في حال كانت الجودة والخبرة عالية، باعتبار أن ذلك يعكس معادلة العرض والطلب في السوق، غير أنها في الوقت ذاته قد تشكل عبئًا ماليًا على بعض الأسر.

ويشير إلى أن اختيار العاملة يجب أن يعتمد على احتياج الأسرة وليس على الجنسية فقط، لافتا إلى أن العاملات الفلبينيات غالبًا ما يتميزن بإجادة اللغة الإنجليزية، وامتلاك خبرة سابقة في دول أخرى، إضافة إلى التدريب والالتزام في كثير من الحالات، لكن هناك عاملات من دول أخرى مثل كينيا وأوغندا وإثيوبيا ونيبال قد يحتجن إلى وقت للتدريب لكنهن قادرات على تقديم أداء طيب مع التوجيه والمتابعة، فضلًا عن أن رواتبهن أقل، وهو ما يساعد بعض الأسر العُمانية.

ويرى الهاشمي إلى أن بعض مكاتب الاستقدام قد تسهم بشكل كبير في ارتفاع تكلفة استقدام العاملة نتيجة الرسوم العالية وتعدد قنوات الاستقدام، مبينًا أن اختلاف الأسعار بين مكتب وآخر يزيد من حالة الغموض لدى الأسر، ولذلك من الضروري تشديد الرقابة على إجراءات استقدام العاملات وتوحيدها لحماية حقوق الأسرة والعاملة، وخلق حالة من التوازن بين الجودة والقدرة المالية للمواطنين، إذ إن استقدام العاملات ليس تجارة بل مسؤولية إنسانية واجتماعية تتطلب تنظيمًا يحمي حقوق الجميع ويجعل التكلفة منطقية ومناسبة لاحتياجات الأسرة.

من جهته، يقول أحمد بن عبدالعزيز العوضي إن رفع أجور العاملات الفلبينيات إلى ما يقارب من ٢٠٠ ريال عُماني يُعد تجسيدًا حقيقيًا للإصلاحات الدولية التي تسعى إليها الحكومة الفلبينية. مضيفا أن زيادة رواتب العاملات بشكل عام في سلطنة عُمان خطوة إيجابية نحو تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، شريطة أن تترافق هذه الزيادة مع زيادة في أجور المواطنين لضمان تحقيق العدالة الشاملة مما يعزز الثقة والقدرة الاقتصادية، مبينا أن الفلبينيات يُنظر إليهن كـ«العاملات المثاليات»، ولكن لا تضمن الجنسية دائمًا الجودة، ولم تعد الخيار الأوحد، إذ إن كثيرا من العاملات من إندونيسيا أو ميانمار أو الهند أو سريلانكا أو إثيوبيا يمتلكن خبرات كبيرة قد تتفوق على العاملات الفلبينيات في العديد من الجوانب.

ويلفت العوضي إلى أن مكاتب الاستقدام لها دور في زيادة التكاليف بشكل ملحوظ، وذلك بسبب العمولات والرسوم الإضافية، فضلا عن عدم وجود نظام موحد للتسعير، وأن الجزء الأكبر من الزيادة لا يعود إلى الرواتب في حد ذاتها؛ بل يتأتى من الرسوم المرتبطة بعملية الاستقدام، مضيفا أنه لا يفضل وضع سقف رسمي للرواتب لأنه قد يسبب إرباكا في السوق ويفتح المجال لممارسات التفاف غير مرغوب فيها، لكنه يؤيد وضع سقف رسمي للرسوم والعمولات لخفض التكاليف على الأسر.

وفي السياق، تؤكد الكاتبة الدكتورة عزة بنت حمود القصابية أن ارتفاع تكاليف العاملات المنزليات لم يعد مقتصرًا على جنسية بعينها؛ بل أصبح يشمل مختلف الجنسيات، سواء من حيث رسوم المكاتب أو الرواتب الشهرية، مشيرة إلى أن بعض الجنسيات مثل الهندية، كانت في الأعوام الماضية لا تتجاوز رسوم استقدامها ٧٠٠ ريال عُماني، فيما لم يكن راتبها يتجاوز ٨٠ ريالًا، إلا أنّ الأوضاع تغيّرت بشكل ملحوظ في الفترات الأخيرة.

وتوضح أن العاملات الفلبينيات يتصدرن قائمة الطلب سواء كمربيات أو عاملات منازل، وأن ما يُتداول عن ارتفاع رواتبهن يعود -وفق ما لديها من معرفة- إلى ضرائب تفرضها دولتهم، إضافة إلى اشتراطات تفرضها السفارة الفلبينية في سلطنة عُمان على هذه الفئة تحديدًا.

وتذكر أن سوق العمل المنزلي أصبح أكثر انفتاحًا مقارنة بالسابق؛ حيث لم يكن متاحًا في الماضي سوى لثلاث أو أربع جنسيات فقط، في حين يضم السوق حاليًا عاملات من جنسيات متعددة، منها ميانمار ونيبال وبعض الدول الإفريقية، موضحةً أنَّه بعد التدريب لا تقل كفاءة العاملات من هذه الجنسيات عن كفاءة العاملات الفلبينيات.

وأضافت أن استمرار ارتفاع تكاليف العاملة الفلبينية قد ينعكس سلبًا على العمالة نفسها؛ في الوقت الذي ارتفع فيه الاعتماد على العاملات النيباليات والإفريقيات اللاتي ينافسن بشكل كبير العاملات الفلبينيات.

بدوره، يرى سعيد بن ناصر الهنائي ارتفاع رواتب العاملات وخاصة الفلبينيات، وأن وضع سقف واضح وعادل لرواتب العمالة المنزلية من مختلف الجنسيات أمر ضروري لتحقيق التوازن وحماية المجتمع من زيادة التكاليف، موضحا أن هناك عاملات من جنسيات أخرى يقدمن خدمات متميزة.

كما دعا إلى تعزيز ثقافة الاعتماد على النفس والتَّعاون بين أفراد الأسرة، مُؤكدًا أنَّ استقدام العاملة المنزلية يجب أن يقتصر على حالات الضرورة القصوى، في ظل توافر الإمكانيات التي تمكّن الأسرة من تسيير شؤونها اليومية ذاتيًا.

د. عزة بنت حمود القصابي

سعيد بن ناصر الهنائي

عبدالله بن سالم الهاشمي

أحمد بن عبدالعزيز العوضي

مسابقات رياضية ومناشط ثقافية في «مهرجان ذوي الإعاقة».. غدًا

مسقط- الرؤية

تنطلق، غدا الإثنين، فعاليات مهرجان ذوي الإعاقة في نسخته السادسة والذي يستمر حتى ٣ ديسمبر المقبل في مجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر ونادي الأمل، وترعى معالي الدكتورة رحمة بنت إبراهيم المحروقية وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، حفل افتتاح المهرجان والذي سيقام في تمام الساعة السابعة مساءً؛ إذ يشهد المهرجان في فعالياته مسابقات رياضية متعددة ومناشط ثقافية مختلفة.

من جانب آخر، اختتمت فعاليات الورش التدريبية الخاصة بالتحكيم ضمن المهرجان السنوي السادس لذوي الإعاقة، وسط مشاركة واسعة من الشباب العُماني الراغب في التخصص في الرياضات البارالمبية، وبحضور نخبة من الخبراء والمختصين. وقد شكّلت هذه الورش محطة معرفية مهمة للمشاركين، أسهمت في تطوير مهاراتهم وتعميق فهمهم لدور التحكيم في دعم الرياضيين من ذوي الإعاقة وتمكينهم في مختلف المنافسات.

وجاءت إقامة الورش هذا العام أكثر شمولية وتنظيمًا، مع توسيع نطاقها لتشمل رياضات البوتشيا، كرة الطاولة، والريشة الطائرة، ما يعكس حرص اللجنة المنظمة على إعداد كوادر تحكيمية مؤهلة وقادرة على الارتقاء بمستوى البطولات المحلية والدولية.

ووصفت المشاركة خديجة النجادية تجربتها في ورشة تحكيم البوتشيا بأنها «ثرية ومميزة بكل المقاييس»، مشيرة إلى أن المهرجان أتاح لها التعرف على أحدث الأساليب والمعايير الدولية في الرياضات البارالمبية.

وأوضحت النجادية أن الورش أسهمت في نشر الوعي المجتمعي بأهمية هذه الرياضات وقدرتها على إبراز إمكانات الأشخاص ذوي الإعاقة، مؤكدة أن اختيارها للبوتشيا جاء لأنها «رياضة دقيقة تمنح اللاعبين مساحة حقيقية لإبراز مهاراتهم، وتحتوي على تفاصيل تحكيمية ممتعة ومحفزة».

أما عبدالرحمن الخالدي فأكّد أن تجربته كانت «مميزة ومثرية»، إذ فتحت له الورش آفاقًا لفهم أعمق لدور الحكم في إدارة المنافسات بعدالة وتنظيم.

وبيّن أن اختياره لرياضة البوتشيا جاء لكونها تجمع بين الدقة والتركيز والتكتيك، مشيراً إلى طموحه للاستمرار في التحكيم البارالمبي والحصول على شهادات متقدمة تمهيداً للمشاركة في البطولات الخارجية.

وأكد أحمد المقبالي أن مشاركته كانت «تجربة ثرية وملهمة»، مكّنته من التعرّف على تفاصيل القوانين وآليات فحص الأدوات والتحقق من بيانات اللاعبين.

وأشار إلى أن اختيار البوتشيا جاء بسبب بعدها الإنساني والمهاري، فهي رياضة تعتمد على الدقة والتخطيط أكثر من القوة البدنية، ما يجعلها مساحة عادلة لذوي الإعاقة لإبراز قدراتهم.

وعبّرت فاطمة البلوشية عن امتنانها للتجربة وصفتها بأنها «ثرية وملهمة»، أتاحت لها اكتساب معرفة دقيقة بمعايير التحكيم الحديثة، وأن الورش أسهمت في تعزيز الحضور المجتمعي للرياضات البارالمبية وتصحيح المفاهيم الخاطئة حول قدرات الرياضيين.

وذكر مجد السليمي أن الورشة أسهمت في توسيع معرفته بالفئة المستهدفة من ذوي الإعاقة، وتوضيح القوانين الميسّرة وآليات تصنيف القدرات لضمان تكافؤ الفرص. أما ابتسام الريشيدية فرأت أن مشاركتها كانت «تجربة ممتازة وملهمة»، عززت معرفتها الفنية بقوانين كرة الطاولة المكيّفة وعمّقت إدراكها لأهمية الجانب الإنساني في التعامل مع اللاعبين.

بين أحضان الجبال والبحر.. انطلاق مهرجان كمزار الأول ضمن «موسم الشتاء مسندم»

خصب- الرؤية

في لوحة طبيعية تعانق زرقة البحر وشموخ الجبال، احتفلت قرية «كمزار» العريقة بأقصى شمال سلطنة عُمان، بانطلاق النسخة الأولى من مهرجانها السياحي الترفيهي والثقافي، ضمن فعاليات موسم «الشتاء مسندم» لهذا العام. رعى حفل الافتتاح سعادة الدكتور سعيد بن حمد الربيعي، رئيس جامعة التقنية والعلوم التطبيقية.

ويشكل المهرجان، الذي تستمر فعالياته على مدار ثلاثة أيام، نافذة حضارية تروي قصة هذه القرية البحرية، وتظاهرة فريدة تمزج بتناغم بين عراقة التراث في مسندم وحداثة العروض الفنية والتقنية، سعياً لتنشيط الحركة السياحية في مختلف ولايات وقرى المحافظة.

وأكد عبدالله بن أحمد بن عبدالله الشحي رئيس لجنة الفعاليات والبرامج لموسم الشتاء مسندم، أن «مهرجان كمزار» الأول يمثل أيقونة متفردة في خارطة الفعاليات السياحية لهذا العام، نظراً لخصوصية موقعه في قرية كمزار البحرية الخلابة، التي تمنح الزوار تجربة استثنائية تبدأ رحلتها بالوصول إليها حصراً عبر القوارب، ليكون بذلك أول حدث من نوعه تحتضنه هذه القرية العريقة.

وأوضح أن المهرجان صُمم ليحقق حزمة من الأهداف الاستراتيجية المتكاملة، يتقدمها النمو الاقتصادي من خلال تمكين الأسر المنتجة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين. كما يركز المهرجان على التنمية الثقافية والاجتماعية عبر إحياء التراث والتقاليد الأصيلة التي تزخر بها كمزار، وتعزيز جسور التواصل بين المجتمع المحلي والزوار من مختلف الثقافات.

وفي جانب الترويج السياحي، أشار رئيس اللجنة إلى أن الحدث يهدف إلى الترويج لكمزار كوجهة سياحية بحرية نادرة، وتشجيع السياحة الداخلية والخارجية، مع استقطاب وسائل الإعلام والشخصيات المؤثرة لنقل جماليات المنطقة للعالم. ولم يغفل المهرجان جانب التنمية المجتمعية، حيث يعتمد بشكل أساسي على إشراك المجتمع المحلي في التنظيم، مما يحفز الإبداع والابتكار في تصميم الأنشطة.

وحول أركان وفعاليات المهرجان، كشف الشحي أن الزوار على موعد مع تجارب متنوعة تلبي كافة الأذواق، وتشمل: التراث والأصالة: من خلال مجلس الضيافة، وركن صُنع في كمزار الذي يبرز الحرف المحلية، والترفيه والفنون: حيث تتوزع الفعاليات بين أرض المرح، وأرض الاستعراض الفني، والمنافسة والتحدي: يجمع بين المنافسات التراثية كتحدي السيف واليولة، والحديثة بمسابقة البلايستيشن (فيفا ٢٥) وغيرها، و التسوق والتذوق: عبر أركان مخصصة للتسوق والاستمتاع بالمأكولات الشعبية والبحرية.

وأضاف أن المهرجان سينطلق بعرض بحري يجسد الارتباط الأزلي لأهالي كمزار بالبحر، يليه فقرات وبرامج منوعة ترضي كافة الأذواق.

من جانبه، أكد أحمد بن محمد بن عبدالله الكمزاري، نائب رئيس المجلس البلدي لمحافظة مسندم، أن إقامة هذا المهرجان يمثل رسالة استراتيجية لإبراز الموروث الشعبي لقرية كمزار بشقيه الماضي والحاضر، بهدف وضع القرية على خارطة المقاصد السياحية العالمية، وتشجيع الزوار على استكشاف كنوزها المخفية.

وثمّن الكمزاري مبادرة اللجنة الرئيسية لـ «الشتاء مسندم» لإقامة مهرجان خاص بكمزار، لافتاً إلى الانعكاسات الإيجابية للمهرجان على المجتمع المحلي، لا سيما في دعم الأسر المنتجة، وهو ما عكسه تفاعل الأهالي وترقبهم الكبير، مؤكداً العزم على التطوير المستمر في النسخ القادمة.

على مدى يومين في المسرح المفتوح بالحرم الجامعي

جامعة السلطان قابوس تبدأ اليوم الاحتفال بزف 3106 خريجين إلى سوق العمل

د. عبدالله بن محمد السعيدي

أرشيفية

مسقط- الرؤية

تحتفل جامعة السلطان قابوس بتخريج الدفعة السادسة والثلاثين من طلبتها، تحت رعاية معالي الدكتور عبدالله بن محمد السعيدي، وزير العدل والشؤون القانونية، وبمشاركة ٣١٠٦ خريجًا وخريجة من مختلف الدرجات العلمية.

ويقام الاحتفال على مدى يومين في المسرح المفتوح بالحرم الجامعي، حيث خُصِّص اليوم الأول للدراسات العليا والكليات العلمية، فيما خُصِّص اليوم الثاني لطلبة الكليات الإنسانية.

ويشهد الحفل الأول، الذي يقام اليوم الأحد ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥، تخريج (١٧١٢) طالبًا وطالبة، إذ يبدأ البرنامج بكلمة رئاسة الجامعة، يعقبها تسليم شهادات الدكتوراه لعدد (٦٢) خريجًا من كليات الطب والعلوم الصحية (٥)، والعلوم الزراعية والبحرية (٧)، والعلوم (١٢)، والهندسة (٧)، والتربية (١٧)، والآداب والعلوم الاجتماعية (١٢)، والاقتصاد والعلوم السياسية (٢).

كما تُسلَّم شهادات الماجستير لعدد (٤٥٨) خريجًا من كليات الطب والعلوم الصحية (١٦)، والتمريض (١٣)، والعلوم الزراعية والبحرية (٢٠)، والعلوم (٣٠)، والهندسة (٣٥)، والحقوق (٣١)، والتربية (١٥٢)، والآداب والعلوم الاجتماعية (٩٣)، والاقتصاد والعلوم السياسية (٦٨).

ويتواصل الحفل بتسليم شهادات البكالوريوس لخريجي الكليات العلمية، حيث تحتفل كلية الطب والعلوم الصحية بتخريج (١٥٧) طالبًا، والتمريض (١٤١)، والعلوم الزراعية والبحرية (١٧٧)، وكلية العلوم (٣٨٠)، وكلية الهندسة (٣٣٧)، إضافة إلى كلمة للخريجين، وقصيدة شعرية، وعرض مرئي يوثّق مسيرة الخريجين.

أما الحفل الثاني، الذي يقام يوم الأربعاء ٣ ديسمبر ٢٠٢٥، فيشهد تخريج (١٣٩٤) طالبًا وطالبة من طلبة الكليات الإنسانية. ويشمل البرنامج كلمة رئاسة الجامعة، تعقبها عملية تسليم شهادات البكالوريوس لخريجي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية (٤٢٩)، وكلية الحقوق (٢١٠)، وكلية التربية (٣٨٠)، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (٣٧٥). كما يتضمن الحفل كلمة للخريجين، وقصيدة شعرية، وعرضًا مرئيًا يستعرض أبرز محطاتهم الأكاديمية.

وتعكس هذه الاحتفالات مواصلة الجامعة لدورها الوطني في إعداد كفاءات مؤهلة علميًا وبحثيًا، قادرة على الإسهام في تعزيز مسيرة التنمية المستدامة ودعم النهضة المتجددة في سلطنة عمان.

8 حفلات لتخريج 6493 طالبا في «جامعة التقنية» خلال ديسمبر

أرشيفية

مسقط- الرؤية

تحتفل جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بتخريج ٦٤٩٣ طالبا وطالبة في مختلف التخصصات والكليات، من خلال ٨ حفلات تخرج تقام في مختلف فروع الجامعة من ١-٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥م، حيث ستشهد صلالة تخريج ٦١٨ طالبا وطالبة في أولى حفلات التخرج للعام الأكاديمي ٢٠٢٥-٢٠٢٦م.

وبلغ عدد الخريجين الذكور لهذا العام (٢٩٠٠)، بينما (٣٥٩٣) من الخريجين الإناث، وجاءت كلية الهندسة والتكنولوجيا في مقدمة الكليات من حيث عدد الخريجين، إذ بلغ عددهم (٢٣٥٩) خريجًا وخريجة، تلتها كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال بـ(١٩٠٤) خريجين، وكلية علوم الحاسوب والمعلومات بـ(١٣١٧)، فكلية الصناعات الإبداعية بـ(٢٣٦)، وكلية التربية بـ(٢٤٧)، وأخيراً كلية العلوم التطبيقية التي سجلت (٤٣٠) خريجاً وخريجة.

وجاء فرع الجامعة بمسقط في مقدمة الفروع من حيث عدد الخريجين، حيث بلغ عددهم (٢١٣١) خريجاً وخريجة، تلاه فرع نزوى بـ(٩٩٩)، ثم فرع عبري بـ(٦٢٣)، وفرع صلالة بـ(٦١٨)، وفرع المصنعة بـ(٥٩٠)، وفرع إبراء بـ(٤٨٤)، وفرع شناص بـ(٤٤٢)، وكلية التربية بالرستاق بـ(٢٤٧)، وفرع صحار بـ(٢٣٣)، وفرع صور بـ(١٢٦).

وتعكس هذه الأرقام تنوّع التخصصات وأهمية الدور الذي تقوم به الجامعة في إعداد خريجين يمتلكون مهارات علمية وتقنية متقدمة تلبي احتياجات سوق العمل، كما تؤكد على الدور الوطني الذي تحققه الجامعة في إعداد كفاءات متخصصة قادرة على المساهمة في القطاعات الحيوية، وتعزز مسيرة التنمية وفق رؤية عُمان ٢٠٤٠، عبر تطوير برامجها الأكاديمية وتخصصاتها الدقيقة، وتجويد مخرجاتها، وتوفير بيئة جامعية داعمة تُسهم في تخريج جيل قادر على قيادة الحاضر والمستقبل بثقة وكفاءة.

أرشيفية

غدا.. أولى حفلات تخريج الفوج الـ24 في جامعة صحار

صحار- الرؤية

تستعد جامعة صحار للاحتفاء بإنجازات طلبتها عبر تنظيم حفلَي تخريج الفوج الرابع والعشرين من خريجي العام الأكاديمي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، في مناسبة تعكس فخر الجامعة بما حققه أبناؤها من تميز علمي ومهاري، وتجسّد التزامها برسالتها في إعداد كوادر وطنية قادرة على الإسهام في مسيرة التنمية الشاملة للسلطنة.

وينطلق الحفل الأول الإثنين ١ ديسمبر ٢٠٢٥م في الحرم الجامعي، لتخريج طلبة دبلوم التأهيل التربوي، وذلك تحت رعاية الفاضل جمال بن سعيد العجيلي، رئيس مجلس أمناء جامعة صحار، إذ يأتي هذا الاحتفال تقديراً للدور المحوري الذي يؤدّيه هذا البرنامج في إعداد معلمين مؤهلين يمتلكون مهارات متقدمة تتوافق مع احتياجات قطاع التعليم.

أما الحفل الثاني للفوج الرابع والعشرين فسيقام يوم الخميس الموافق ٤ ديسمبر ٢٠٢٥م على مسرح مدينة العرفان بمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض في مسقط، تحت رعاية معالي الدكتور محمد بن سعيد المعمري، وزير الأوقاف والشؤون الدينية.

ويشهد هذا الحدث تخريج الطلبة من مختلف التخصصات الأكاديمية من كليات الجامعة الست: كلية التربية والآداب، كلية القانون، كلية الهندسة، كلية الحاسوب وتقنية المعلومات، كلية الدراسات اللغوية، وكلية إدارة الأعمال، وهم من حاملي الدرجات العلمية التالية: الدبلوم، البكالوريوس، الماجستير، والدكتوراه.

ويعد هذا الحدث السنوي مهم في مسيرة الجامعة التي تواصل الاستثمار في جودة التعليم، ودعم الابتكار، وتعزيز البحث العلمي، وتزويد الطلبة بالمهارات التي تمكنهم من الانطلاق بثقة نحو سوق العمل، والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

افتتاح ملتقى حوكمة التشغيل في القطاعات الأهلية بشمال الشرقية.. غدًا

بدية- الرؤية

تنطلق، صباح غدٍ الإثنين، في ولاية بدية بمحافظة شمال الشرقية، أعمال ملتقى حوكمة التشغيل في القطاعات الأهلية (قطاع الإبل نموذجًا)، تحت رعاية معالي الأستاذ الدكتور محاد بن سعيد باعوين وزير العمل، وتنظيم وزارة العمل ممثلة بالمديرية العامة للعمل بالمحافظة، خلال الفترة من ١ إلى ٣ ديسمبر ٢٠٢٥.

وينعقد الملتقى في إطار جهود وزارة العمل لتنظيم سوق العمل وتعزيز كفاءة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما ينسجم مع توجهات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وجرى اختيار قطاع الإبل كنموذج لتطبيق الحوكمة نظرًا لعمقه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وما يملكه من فرص إنتاجية واستثمارية قابلة للتطوير المؤسسي والتشريعي.

وسيشهد الملتقى تقديم عدد من أوراق العمل التي تتناول الراهن والتحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى استعراض التجارب الإقليمية الناجحة، ودراسة سبل تطوير سلاسل القيمة المتعلقة بمنتجات الإبل ورفع القيمة المضافة لها، إلى جانب بحث آليات تمكين الشباب العُماني من دخول القطاع والاستفادة من فرصه.

وتطرح الأوراق كذلك عددًا من المقترحات التي تمثل خارطة طريق لحوكمة القطاعات الأهلية، أبرزها إعداد قاعدة بيانات وطنية للعاملين في هذه القطاعات، ووضع تصنيف مهني متخصص، وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل بالشراكة مع المؤسسات التعليمية، إضافة إلى دعم الاستثمار المحلي في الأنشطة الإنتاجية والخدمية ذات الصلة.

وسيتضمن الملتقى جلسات حوارية وورش عمل شاركت فيها جهات حكومية وخاصة وباحثون ومهتمون بتنمية القطاعات الأهلية، ركزت على توفير بيئة تشغيل مستقرة، والاستفادة من التشريعات الداعمة، وبناء منظومة إنتاج مُتكاملة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.

تستضيفه عُمان على مدى يومين

اليوم.. وزيرة «التعليم العالي» ترعى افتتاح «ملتقى الباحثات العربيات»

مسقط- الرؤية

تنطلق، اليوم الأحد، أعمال الملتقى الأول للباحثات العربيات بعنوان «باحثات عربيات نحو المستقبل: تجارب ملهمة ورؤى ثاقبة»، تحت رعاية معالي الأستاذة الدكتورة رحمة بنت إبراهيم المحروقية وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وذلك تحت شعار «تبادل الخبرات طريقنا للتميّز». ويشارك في الملتقى عدد من الباحثات العربيات من مختلف التخصصات العلمية والأكاديمية، إلى جانب رؤساء وممثلي المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية، ويستمر على مدى يومين.

وينعقد الملتقى بتنظيمٍ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بالتعاون مع إدارة العلوم والبحث العلمي بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، واللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم، وجامعة البريمي.

ويهدف الملتقى إلى تعزيز تبادل الخبرات والتجارب بين الباحثات العربيات، واستعراض النماذج الملهمة، وتمكين المرأة في مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار، بما ينسجم مع الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار. كما يسعى إلى تعزيز حضور الباحثات في المؤسسات العلمية والبحثية ودعم مشاركتهن الفاعلة في صياغة السياسات والبرامج العلمية على المستويين الوطني والعربي.

وسيتضمن الملتقى خلال يوميه الأول والثاني سلسلة من الجلسات العلمية المتخصصة التي تستعرض أحدث التجارب البحثية والرؤى المستقبلية للباحثات العربيات. ففي اليوم الأول تُعقد الجلسة الرئيسة حول واقع البحث العلمي العربي وآفاق تطويره، تليها جلسة حوارية تُناقش التحديات التي تواجه التعليم العالي في العالم العربي وسبل الارتقاء به، بالإضافة إلى جلسة تُبرز دور الهوية العربية في صياغة السياسات الثقافية والمعرفية.

مسقط للمقاصة والإيداع (ش.م.ع.م)
Muscat Clearing & Depository (S.A.O.C)

إعلان الدعوة وجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة لحاملي صكوك تلال للتطوير بقيمة بقيمة ٥٥,٩١١,٩٧٤ ريال عماني (يشار إليها باسم "صكوك تلال") الصادرة عن شركة تلال للصكوك ش.م.م (الشركة)

يسر وكيل حاملي صكوك تلال للتطوير، شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م دعوة جميع حاملي صكوك شهادات تلال لحضور اجتماع الجمعية العامة لحاملي صكوك تلال، والذي سيعقد يوم الأحد الموافق 14 ديسمبر 2025م في تمام الساعة الثالثة مساءً، عبر منصة شركة مسقط للمقاصة والإيداع الإلكترونية لعقد الجمعيات العامة (www.mcd.om).

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع الأول، سيتم عقد الاجتماع الثاني يوم الإثنين الموافق 15 نوفمبر 2025 في تمام الساعة الثالثة مساءً عبر المنصة (الإلكترونية) المذكورة أعلاه، لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1. تخفيض معدل التوزيعات الدورية من 7,65% إلى 1% سنويًا، ويتم دفعها على أساس نصف سنوي.
2. تأجيل سداد مبالغ القسائم المستحقة حتى تاريخ استحقاق الصكوك في 25 يناير 2029م. مبلغ القسيمة المستحق حتى 14 ديسمبر 2025 هو 8,079,280 ريال عماني. ثمانية مليون وتسعة وسبعون ألف ومائين وثمانون ريال عماني دون التغيير في مده الصكوك التي ستنتهي بتاريخ 25 يناير 2029م.

وبموجب وثيقة الوصاية، يحق لأي حامل شهادة صكوك توكيل شخص آخر لحضور الاجتماع أو الاجتماع الثاني والتصويت نيابةً عنه فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال. ويتم هذا التعيين إلكترونيًا عبر نظام شركة مسقط للمقاصة والإيداع. ويشترط أن يكون لدى الوكيل رقم مستثمر لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ليتمكن من التصويت.

يبدأ التصويت على أي من البنود المدرجة في جدول الأعمال لمدة لا تتجاوز ثلاثة (3) أيام عبر المنصة الإلكترونية لشركة مسقط للمقاصة والإيداع، اعتباراً من الساعة الثالثة عصراً من يوم الخميس الموافق 11 ديسمبر 2025 وحتى انتهاء عملية التصويت في تاريخ الاجتماع.

في حال وجود أي استفسارات، يُرجى التواصل مع الفاضل/عبدالله المنذري في شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م على الرقم 24822267 968+ أو عبر البريد الإلكتروني: Adbullahm@mcd.om

المستشار القانوني — وكيل حاملي شهادات الصكوك، شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

«سراج» توقع اتفاقيتين لتمويل المنح الدراسية ودعم طلبة التعليم العالي

مسقط- الرؤية

وقعت المؤسسة الوقفية لدعم التعليم «سراج» اتفاقيتي تعاون مع مؤسسة محمد البرواني للأعمال الخيرية، بهدف تمويل ودعم المنح الدراسية للطلبة العمانيين من ذوي الدخل المحدود والمتميزين أكاديميًا، لتمكينهم من مواصلة تعليمهم العالي في مؤسسات التعليم الخاصة داخل سلطنة عُمان، وذلك بحضور معالي الأستاذة الدكتورة رحمة بنت إبراهيم المحروقية وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وقّع الاتفاقيات من جانب المؤسسة الوقفية لدعم التعليم «سراج» المهندس محمود بن خلفان الحديدي الرئيس التنفيذي، فيما وقعها عن مؤسسة محمد البرواني للأعمال الخيرية إيمان بنت محمد البرواني، الرئيس التنفيذي.

وبموجب الاتفاقية الأولى، سيتولى الطرفان تمويل ودعم (٧) طلاب من الأسر المعسرة والمجيدين أكاديميًا للدراسة في الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عُمان، وذلك وفقًا لمعايير الاستحقاق المعتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار عبر مركز القبول الموحد.

وتضمنت الاتفاقية التزام مؤسسة محمد البرواني للأعمال الخيرية بتقديم مبلغ (١٧٠,٩٤٠) ريالًا عمانيًا للمؤسسة الوقفية «سراج»، يتم صرفه على مدى (٥) سنوات، ويشمل رسوم برنامج التأسيس، ورسوم البكالوريوس، والمكافآت الشهرية للطلبة، إضافة إلى الرسوم الإدارية لإدارة المشروع.

أما الاتفاقية الثانية، فقد نصت على تقديم مؤسسة محمد البرواني للأعمال الخيرية دعما ماليا للطلبة العُمانيين الدارسين على نفقتهم الخاصة، والمستوفين للشروط والمعايير التي يتفق عليها الطرفان، وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية عنهم ومساعدتهم على استكمال دراستهم بنجاح وتحقيق الاستقرار التعليمي.

حتميَّة المراجعة الشاملة

د. صالح الفهدي

تستقرُّ في نفسي قناعةٌ راسخة بالحاجة الماسَّة للدول لإجراء مراجعات شاملة كلَّما مضى ردحٌ من الزمن، وتغيَّرت الظروف، ومرجعُ هذه القناعة أنَّ الدول في مسيرها تعتورها شوائبَ دخيلة على هويتها الأصيلة، وبنيتها الثقافية، فتحتاجُ إلى شَخْلها كما تُشخلُ الحبوب من قمحٍ وشعيرٍ وأُرز مما خالطها من قشٍّ، وترابٍ، وحصىً، وقشور.

كما إنَّ المقصد الأسمى من هذه المراجعة هو إعادة تصويب البوصلة الحضارية للأمة إلى وجهتها الصحيحة التي تعاضدت في توجيهها جهودُ السَّلفِ عبر أزمنةٍ وحقبٍ متلاحقة، وأفنت أعمارها من أجلِ أنْ لا تنحرفَ البوصلة عن اتجاهها الصحيح الذي توافق عليه حكماءُ ورشداءُ وعلماءُ الأُمة.

وإذا كان من ثمة متسائلٍ يسأل: لماذا تحتاج الدول إلى مراجعات شاملة؟ فالإجابة عن تساؤله أنَّ الزمن يتغير أسرع من الأنظمة، وأن «ما لا يتجدَّد يتبدَّد» كما يُشاعُ قوله، والقوانين التي صلُحت في التسعينيات من القرن الماضي لا تصلح اليوم، كما إن المناهج التي صلحت قبل ١٠ سنوات لا تخدم أبناء الثورة الرقمية، ولا أجيال الذكاء الاصطناعي، فضلًا عن أنَّ الهوية الثقافية تتعرض بشكلٍ مستمر للضغط الخارجي الناتجِ عن الفضاء الإلكتروني، والعولمة، والإعلام الجديد، وهي وسائل تؤثر على ثقافة المجتمع وقيمه ورؤيته لنفسه، وبهذا فإنَّ المراجعات تعني إعادة مواءمة الدولة مع العصر.

وإذا تفحَّصنا النظم الإدارية فإنَّه سيتبيَّنُ لنا تراكم البيروقراطية، وتكلُّس الأفكار التقليدية في الإجراءات وما ينتج عنها من أخطاء إدارية، وقرارات تُبنى على نظرات قديمة. أما الجانب الديني فإنني سنشهد بعض المعتقدات والشعائر والعادات قد نُسبت للدين وهي مستوردةٌ من أديان أو ثقافات أو عادات لا تعبِّرُ عن جوهره، ورسالته السمحاء، كما نجدُ في بعض الفتاوي ما يناقضُ الوحي الإلهي، والرسالة السماوية، وقد اختلقها البعضُ لأجل مآربَ معيَّنة!، كما نجدُ في التعليم ما لا يتوافق مع روح العصر وتغيُّر أنظمته ووسائله، وفي ثقافة المجتمع نجد من الأفكار ما يحقِّر الكيان الشَّخصي الذي قامَ على الإباءِ والأنفةِ والكرامةِ تاريخيًا، وبهذا فإنَّ المراجعات الشاملة تعمل كـ(مصفًّي) وطني ينظِّف المسار ويعيد التوازن، ويحقق المنافع السامية.

المراجعةُ ليست إلَّا دليلًا على الوعي والنضج الحضاريين، فهي تنمُّ عن الإرادة المكينة لاستدامة الهوية الوطنية، وتعزيز المقاصد العُليا التي يسيرُ نحوها الوطن، فالدول التي حافظت على مسيرها ونهوضها هي التي امتلكت الشجاعة للمراجعةِ والتقييم، أم الدول التي هزلت وضعفت فتلك التي تغافلت عن المراجعة والتقييم، مخافة مواجهة الأسئلة الصعبة، وإجراء التغييرات الكبيرة!

ولا شكَّ بأن العصر الحالي بما يتَّسمُ به من سرعةٍ في التغيرات، وتساوقٍ في المؤثرات، ليُحتِّمُ على الدول أن تُجري مراجعات في مختلف القطاعات الدينية والتعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وكل ما يتصل بأنساق الهوية الوطنية التي تشكِّل قلبَ الأمة.

ولا يسلم أي قطاعٍ من شوائب دخيلة عليه، إمَّا أنها من صُنع المجتمعِ أو من هبَّات الرياح التي جاءت من الخارج، لا تنسجم مع الهوية الثقافية للمجتمع، ولا مع بنيته الحضارية، بيدَ أن هناك ما يتوافق مع سيرورة العصر ومع المسير الحضاري للوطن في الوقت ذاته، وهذا يعدُّ إضافةً قيِّمة كالأفكار العلمية القيمة، والأساليب الإدارية الكفوءة، والرؤى الاستراتيجية الثاقبة، والطرق العملية المعاصرة.

إنَّ اليابان بعد أن تلقَّت ضربات قاصمة بعد الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من دمارٍ اقتصادي، وخرابٍ عمراني، وشتات بشري، أجرت مراجعةً شاملةً لكل شيء ابتداءً من العقيدة (حاكم شبه إله، وجيش لا يقهر)، إلى التعليم، فالاقتصاد، فصناعة القرار، فنظام الوظائف، فالثقافة المؤسسية إلى غير ذلك من مكونات الثقافة اليابانية، وقد نتج عن هذه المراجعة تغييرًا في البوصلة الحضارية التي أدَّت إلى صعود اليابان كقوة صناعية عالمية بوأها المركز الثاني على مستوى العالم في أقل من ٣٠ عامًا، وبناء منظومة تعليمية تُعدُّ من أفضل المنظومات عالميًا، وتعزيز الهوية اليابانية بروح الانضباط والعمل الجماعي. لم تكن هذه النهضة إعادة بناء وإنما هي نتيجة لمراجعة شاملة ابتداءً من مواجهة الأسئلة الصعبة مثل: لماذا انهزمنا؟ ما هي الإشكالية في توجهنا؟ هل نظمنا صائبة؟ هل لدينا إشكالية ثقافية؟

هناك أيضًا على المستوى الخليجي المملكة العربية السعودية التي تُجري مراجعات لا أعلم حقيقةً عن مدى شموليتها، لكنها بالتأكيدِ تشمل جوانبًا من مراجعة التراث الفقهي، والاقتصاد، والسياسة، والتعليم.

من جانبٍ آخر، فإنه لا يمكن للأمم أن تظل رهينة الماضي بحسب الظروف التي عاشها الأسلاف؛ فهذا الارتهان هو قيدٌ على حِراكها؛ إذ إنَّ لكل زمانٍ- كما يقال- دولة ورجالًا، ولكل جيلٍ ظروفه، ومصالحه، ونظرته، فلماذا يقيَّدُ بما يراهُ السلف إن كان في الاجتهادِ سَعة، وفي التغيير مَندُوحةٍ؟!

دولةٌ فنلندا هي الأخرى لا تنتظر وقوعَ أزمة؛ فلديها ثقافة مؤسسية قائمة على المراجعات الوقائية؛ على سبيل المثال تراجع نظام التعليم كل ١٠- ١٥ سنة، ويشمل ذلك: فلسفة التعليم، ومناهج المدارس، ودور المعلم، والعلاقة بين الطالب والمجتمع، الأمر الذي أدَّى إلى تميُّز نظامٍ تعليميٍّ يصنَّف ضمن أرقى الأنظمة العالمية.

الشاهدُ أن المراجعات المستمرة تُبقي الهوية واضحةً ومتماسكةً ومُحصَّنةً، علاوةً على أن المراجعات تُكسب الدول مرونةً وقدرةً على المنافسة، وسرعة على التكيُّف مع التغيرات الاقتصادية، كما إن المراجعات تعيد للدولة علاقتها الطبيعية مع المواطن إذ أنه عند غياب المراجعة، تتوسع الفجوة بين توقعات الناس وبين أداء المؤسسات في حين أن المراجعة الشاملة فتعني الشفافية، والمصارحة، وتصحيح مسار، وإعادة بناء الثقة.

وختام القول.. إنَّ المراجعات الشاملة لكل القطاعات والأنساق ليست مجرَّد عمل إداري صرف؛ بل هي في الحقيقة عملية حضارية تاريخية تحتاج لها الدول، وتؤكد بها أنها واعية بذاتها، وبقدرتها على تقييم تجربتها بصراحةٍ، وشجاعة؛ فالدول لا تحفظ هويتها وقوتها إلَّا حين تملك الجرأة على التقييم من خلال المراجعة الجوهرية الشاملة، والتواضع لتصحيح الأخطاء، والإرادة لاستئناف المسار نحو مستقبل أكثر رسوخًا وازدهارًا.

«قمة المنامة».. فرصة لترسيخ التكامل وتجديد الثقة

عبدالنبي الشعلة *

بعد يومين، تستقبل البحرين أصحابَ الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي- حفظهم الله ورعاهم- ضيوفًا على صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين- حفظه الله ورعاه- للمشاركة في الدورة السادسة والأربعين للمجلس الأعلى. والبحرين، قيادةً وحكومةً وشعبًا، ترحّب بالضيوف الكرام وتتمنى لهم كل النجاح والتوفيق في أعمالهم.

وحين تفتح المنامة أبوابها لقادة دول الخليج، فإنها لا تستقبل وفودًا رسمية رفيعة المستوى فحسب؛ بل تحتضن آمال شعوب، وتطلعات أجيال، ورغبة صادقة في أن يكون هذا الكيان الخليجي أكثر قوة وتماسكًا في مواجهة عالم شديد الاضطراب وسريع التغير. فالقمة القادمة ليست مناسبة بروتوكولية على جدول السياسة؛ بل محطة تُختبر فيها إرادتنا الجماعية، ويُقاس فيها مدى تصميم دول المجلس على المضي نحو المستقبل بثقة وشجاعة.

لقد باتت الأزمات العالمية والأحداث الإقليمية تتقاطر على منطقتنا بلا انقطاع. تقلبات أسعار الطاقة، والاضطرابات في الأسواق المالية، وتغير خرائط النفوذ، والتوترات الأمنية... كلها تفرض نفسها دفعة واحدة، وكأن الزمن قرر أن يختبر صلابة الخليج وقدرته على الصمود أمام العواصف. وعلى الرغم من ذلك، فقد أثبتت دولنا مرارًا قدرتها على تحويل التحديات إلى فرص، وعلى الوقوف صفًا واحدًا حين تشتد الأزمات.

وتقف دول الخليج اليوم أمام فرص نوعية لإعادة رسم مستقبلها الاقتصادي والسياسي. فمشروعات التحول الوطني والتنويع الاقتصادي تنطلق بوتيرة غير مسبوقة، وقطاعات جديدة تتبلور في مجالات الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والصناعة والسياحة. فيما يبحث القطاع الخاص عن فضاء خليجي أوسع يساعده على التوسع والابتكار، وتتابع الأسواق العالمية باهتمام دور الخليج في قيادة التحولات الكبرى في الطاقة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

وفي هذا السياق، يصبح لزامًا على القمة القادمة أن تلتفت بجدية إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها الدول الأقل حظًا في المجموعة؛ فهذه الدول قدمت عبر عقود نموذجًا في الالتزام بوحدة الصف والمصلحة الخليجية المشتركة، إلّا أن التحديات المالية التي تواجهها اليوم تتطلب برامج دعم وإسناد سخية، راسخة، وبعيدة الأثر، تُعيد إليها القدرة الكاملة على المشاركة في مشاريع التطور والنمو التي تحتاجها المنطقة؛ إذ لا ينبغي- ولا يصب في مصلحة أحد- أن تتحول هذه الدول إلى حلقات ضعيفة في مسيرة التكامل.

إنَّ الاستثمار في استقرار هذه الدول وقوتها هو استثمار في أمن الخليج كله، كما فعل الاتحاد الأوروبي عندما دعم إسبانيا والبرتغال واليونان بسخاء عند انضمامهما، ثم كرر التجربة مع عدد من دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد أثبتت تلك التجارب أن التكامل الحقيقي لا يقوم إلا على مبدأ التوازن بين المركز والأطراف، وأن النهضة الشاملة لا تتحقق إلا حين ينهض الأقوى بالأضعف.

وهنا يبرز دور القمة في المنامة، من خلال الانتقال من مرحلة النوايا الطيبة إلى مرحلة القرارات الجريئة، وتحويل الآمال والطموحات إلى برامج عمل واضحة قابلة للتنفيذ والقياس. نحن بحاجة إلى منظومة اقتصادية خليجية أكثر ترابطًا، وإلى أمن مشترك أكثر صلابة، وإلى صوت إقليمي أكثر حضورًا وتأثيرًا في عالم لا يعترف إلا بالقوة الجماعية.

أما في الجانب الأمني، فقد أصبحت الحاجة إلى رؤية دفاعية مشتركة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. فالتحديات الأمنية الحديثة تتجاوز الحدود، وتفرض على دول المجلس تعزيز التعاون العسكري والأمني، وتطوير القدرات السيبرانية، وإنشاء منظومات إنذار مبكر، وتنسيقا أعمق في مجالات الاستخبارات والدفاع. إن حماية الخليج مسؤولية جماعية، وركن أساس من أركان المصير المشترك.

واستضافة البحرين لأعمال القمة، هو تأكيد لدورها في تعزيز أواصر التعاون الخليجي ودفع الحوار نحو حلول متوازنة. فقد أثبتت المنامة دائمًا أنها صوت الحكمة والاتزان، وأنها قادرة على صوغ مساحات مشتركة تلتقي عندها الرؤى وتتوحد عندها المواقف، بعيدًا عن كل ما يفرق الصف ويشتت الجهود.

ونحن على أعتاب القمة، تتجدد آمال شعوب الخليج في أن تكون هذه القمة قمة للفرص، وقمة لقرارات جريئة ترسخ الثقة وتدفع بمسيرة التعاون خطوات واسعة إلى الأمام. فدول الخليج تمتلك اليوم رصيدًا استثنائيًا من الموارد، ومشروعات كبرى، وقدرات مالية واستثمارية متنامية، وشعوبًا شابة تتمتع بالإبداع والطموح، وتطمح أن ترى غدًا أكثر إشراقًا وتقدمًا.

إنَّ المطلوب اليوم هو التمسك بروح المبادرة، والالتقاء عند نقاط القوة، وتعزيز التكامل في كل المجالات، حتى يصبح مجلس التعاون منصة حقيقية لصناعة المستقبل، لا مجرد إطار للتشاور وتبادل الآراء. فقمة المنامة ليست مجرد اجتماع؛ بل رسالة واضحة بأن الخليج، رغم كل التحديات، لا يزال موحدًا في رؤيته، ثابتًا في مواقفه، مؤمنًا بثوابته، ومُصمِّمًا على مواصلة دوره الفاعل في صياغة مستقبل المنطقة والعالم.

* **كاتب بحريني**

التقاعد بعد 30 عامًا... خطوة إنقاذ قبل فوات الأوان

حمود بن سعيد البطاشي

مع تنامي التحديات الاقتصادية في سلطنة عُمان، وارتفاع أعداد الباحثين عن عمل ونسبة المُسرَّحين في القطاع الخاص، تعود إلى الواجهة قضية بالغة الأهمية، وهي: ضرورة إعادة النظر في بقاء الموظف الحكومي في عمله بعد تجاوزه ٣٠ عامًا من الخدمة.

هذه القضية ليست مطلبًا اجتماعيًا عابرًا؛ بل أصبحت اليوم ركيزة أساسية في النقاشات المرتبطة بسوق العمل، والاستقرار الأسري، ورؤية «عُمان ٢٠٤٠». المؤسسات الحكومية، بطبيعتها، مسؤولة عن تحقيق التوازن بين كفاءة الأداء وبين فتح المجال أمام الأجيال الجديدة. ومع ذلك، فإنَّ واقع الحال يكشف عن تراكمات ممتدة لعقود، أغلقت الباب أمام آلاف الشباب الطامحين لبدء مسارهم الوظيفي.

وفي مقابل هذا الانسداد، يتابع المجتمع قصصًا مؤلمة تتكرر يوميًا في بيوت الباحثين عن عمل وأسر المسرّحين؛ قصصًا تمسّ لقمة العيش، والاستقرار النفسي، وقدرة الإنسان على مواجهة متطلبات الحياة.

٣ عقود من الخدمة... هل تكفي؟

من منظور إداري وتنظيمي، تُعد مدة ٣٠ عامًا زمنًا كافيًا لإتمام دورة العمل الوظيفي؛ فخلال هذه السنوات يصل الموظف عادة إلى ذروة خبرته، ويكون قد قدّم ما يكفي من العطاء، وحقق أعلى الترقيات الممكنة، واستفاد من تجارب طويلة في خدمة المؤسسة والدولة.

لكن استمرار بقائه لما بعد هذه المدة- رغم تقديرنا واعتزازنا بكل من خدم الوطن بإخلاص- يخلق حالة من الجمود الوظيفي؛ إذ تُغلق المناصب القيادية والمتوسطة، وتتراكم سنوات الانتظار أمام الشباب الذين يحملون مؤهلات وشهادات حديثة، ويملكون طاقة وقدرة على الابتكار والإنتاج السريع، ويبحثون عن فرصة واحدة فقط لفتح أبواب المستقبل.

ولم تعد البطالة أو التسريح أخبارًا اقتصادية تقرأ في صفحات الجرائد أو مواقع الإنترنت والمنصات؛ بل أصبحت واقعًا مؤلمًا في كثير من البيوت؛ فهناك أبٌ فقد وظيفته في لحظة، وشاب ينتظر منذ سنوات دون بارقة أمل، وأمٌ تحتضن أبناءها وهي قلقة من مستقبلهم، وشهادات جامعية تتراكم دون استخدام. لقد انتقلت الأزمة من كونها مسألة معيشية إلى قضية تمسّ الأمن الاجتماعي.

وحين يفقد الشاب مصدر دخله، أو يعجز عن بدء حياته المهنية، تتأثر الأسرة بأكملها: نفسيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا. وفي مجتمع يقوم على التكافل مثل المجتمع العُماني، تصبح كل قصة من هذه القصص مسؤولية عامة تتطلب حلولًا عملية.

غياب الإحلال الوظيفي.. أصل المشكلة

الإحلال الوظيفي مبدأ إداري معمول به عالميًا، ويهدف إلى ضمان تدفق مستمر للخبرات الجديدة داخل المؤسسات. لكن غياب تطبيق هذا المبدأ بشكل فعال خلال السنوات الماضية جعل نظام الخدمة الحكومية أقل مرونة في استيعاب التحديات.

وليس من المنطقي أن تنتظر الدولة استيعاب الباحثين عن عمل بينما تستمر الوظائف مشغولة بنفس الكوادر منذ أكثر من ثلاثة عقود. الإحلال ليس انتقاصًا من قدر الموظف المخضرم، بل هو عملية تنظيمية تحفظ للمؤسسات ديناميكيتها، وتحمي السوق من الاختناق.

والتقاعد الإجباري بعد ٣٠ عامًا لا يعني التخلي عن الموظف؛ بل إعادة توجيه دوره بطريقة تحفظ كرامته وتحقق منفعة وطنية. فمن يحصل على حقوقه القانونية الكاملة يمكنه: بدء مشروع صغير، أو العمل في الاستشارات والتدريب، أو استثمار خبرته في القطاع الخاص، أو الانخراط في مبادرات تنموية ومجتمعية.

وبهذا يتحوّل التقاعد من عبء إلى حلقة جديدة في سلسلة التنمية. في المقابل، فإن الإبقاء على العدد نفسه من الموظفين داخل المؤسسات الحكومية يرفع من تكاليف الرواتب، ويقلل فرص توظيف الشباب، ويؤثر مباشرة على حركة الاقتصاد المحلي.

من الناحية القانونية، يمكن تنظيم عملية التقاعد الإجباري من خلال:

١. تحديد حد أقصى للخدمة بـ٣٠ عامًا عبر نص تشريعي واضح.

٢. ضمان حقوق الموظف كاملة وفق قانون معاشات ما بعد الخدمة.

٣. إقرار فترة انتقالية تدريجية لتطبيق النظام دون إرباك.

٤. تطبيق القرار على جميع الجهات الحكومية بصورة شاملة منعًا لعدم العدالة.

٥. ربط القرار ببرنامج وطني للإحلال وتوظيف الشباب وفق أولويات مدروسة.

بهذا الإطار يصبح التقاعد الإجباري ممارسة تنظيمية لا تمس حقوق الموظفين، وإنما تعيد تنظيم سوق العمل بما ينسجم مع التحديات الاقتصادية الراهنة.

إنَّ التحديات التي نراها اليوم في بيوت الباحثين عن عمل والمسرّحين ليست هامشية ولا قابلة للتأجيل. إنها أزمة تتطلب قرارًا شجاعًا يعيد التوازن لسوق العمل، ويحمي الأسر من مزيد من الضغوط، ويفتح أبواب الأمل للشباب الذين ينتظرون فرصتهم منذ سنوات.

التقاعد بعد ٣٠ عامًا من الخدمة ليس إقصاءً لأحد؛ بل خطوة إنقاذ وطنية تعيد الحياة للدورة الوظيفية، وتُنعش الاقتصاد، وتضمن استدامة التنمية. فالوطن يسع الجميع، فقط حين تتحرك عجلة الفرص بعدالة واتزان.

صفاء الروح

د. إبراهيم بن سالم السيابي

جاءها الولد مُثقلًا بالغضب، وأحسّت به في قلبها دون أن تسأله عن ما يثقل صدره. بادرت قائلة: «تعرف يا بُني ما هو صفاء الروح؟».. صفاء الروح يا ولدي... هو التسامح وهدوء القلب؛ فسامح من أخطأ بلا قصد، ومن تعثّر وهو يحاول، ومن ابتعد لأنه لم يجد طريقًا للبقاء. سامح حتى من خذلك، أو من كان يومًا نبضك.

سامح... فالمسامح كريم، والروح التي تعلو فوق المرارة أرقى من أي غضب.

سامح نفسك على لحظات ضعفك، على كلمة خرجت منك بلا وعي، وعلى خطوة أقدمت عليها قبل أن تكتمل الرؤية.

سامحها... فالقلب الذي يرفض الغضب يعيش أطول، أهدأ، وأقرب للسكينة.

سامح أخطاءك، فكل خطأ يحمل درسًا، وكل سقوط يعلّمك أن تنهض أقوى، أكثر حكمة، وأكثر رحمة.

وتجاوز عمّن أساء إليك، ليس لتبريرهم، ولا لتقليل حجم خطئهم، بل لتخفيف ثقل الغضب في قلبك، ولتهدئة روحك قبل أن تهدأ أرواحهم. واصفح عمّن صدمك غيابه، أو صدمك وفاؤه، أو لم يكن يومًا على قدر ما تمنيت.

سامح من جرحك بكلمة، أو بفعل، أو بغياب. سامح... لتعيش أنت حرًا، قبل أن تجعلهم أحرارًا.

سامح الحياة على ما أخذته منك بلا استئذان، وعلى ما لم تُنجزه رغم كل محاولاتك، وعلى الأماني التي مرّت أمامك ثم غابت كأنها لم تكن. سامحها... فالحياة لا تعتذر، لكنها تفتح أبوابًا لمن يترك قلبه مفتوحًا. وسامح الصعاب، فهي من صنعتك، ومن علمتك معنى القوة، والصبر، والأمل. وسامح الوقت على لحظاته الضائعة، وعلى أيامه التي حملت الانتظار، وعلى لياليه التي مرّت بلا خبر.

سامح... فالتسامح قوة، لا ضعف، ونعمة، لا مجرد فعل نبيل. فأنت حين تسامح، تنقّي قلبك من الغضب، وتمنح نفسك حرية أن تنبض بلا أثقال، وتستعيد القدرة على الحب، على العطاء، على الحياة. التسامح ليس كلمة فقط... إنه فعل في غاية الجمال، قرار شجاع، وسكون داخلي يسبق كل فعل.

سامح... وابدأ من داخلك: سامح قلبك، أفكارك، ضعفك، أخطاءك، وخوفك. ثم سامح من حولك، دون انتظار اعتذار، ودون الحاجة لتقدير. وسامح الحياة بكل ألوانها، الظلام قبل النور، الحزن قبل الفرح، والفقد قبل اللقاء.

فنحن العمانيين تعلّمنا أن التسامح ليس شعارًا، ولا خُلقًا نُظهره حين نشاء، بل هو طبع يسكن بيوتنا وقلوبنا، وموروث يجري في الأرواح قبل المآذن.

لكن لكل شيء حد؛ فالتسامح لا يعني التفريط في الدين، ولا التخلي عن الأخلاق والقيم، ولا المساس بالوطن. ولا يلغي حدود الحق، ولا يطفئ صوت العدل، ولا يجعل الوطن مساحة مباحة للعبث.

سامح... لتخفّ عنك ثقل الأيام، ويهدأ قلبك، وتشرق روحك، وتستعيد القدرة على الحب والعطاء والسكينة. سامح... لتكون حياتك رسالة لا مجرد كلمات، وليكون نبض قلبك دليلًا لا مجرد تعليمات.

سامح... فحين تفعل ذلك، فأنت الأقوى، أنت الأفضل، أنت الأجمل.

سامح... لتجد في كل يوم فرصة، وفي كل لقاء متعة، وفي كل قلب فرحة؛ لتزرع نورًا، لتزرع حبًا، لتزرع أملًا؛ فالمسامحة ليست نسيانًا، ولا ضعفًا، ولا مجرد فعل نبيل... إنها قوة القلب، وحرية الروح، ونور يسكن الداخل قبل الخارج.

سامح... فليس من يكسب شيئًا من حمل الأثقال، لكن الجميع يربح حين يتركها، حين يحرر قلبه من أثقال الغضب والمرارة، ويُفسح للضوء طريقًا إلى داخله.

سامح... لتبقى الحياة أكثر جمالًا، وتبقى الأرواح أكثر نقاءً، وتبقى القلوب أخفّ وأكثر رحمة. سامح... واحتفظ بحياتك، بابتسامتك، بنورك، بروحك، حتى لو لم يعتذر أحد، حتى لو لم يُقرّ أحد بخطئه.

سامح... فالحياة رحلة قصيرة، فدع قلبك يزهر، ولروحك أن تطير، ولحياتك أن تنبض بالصفاء، حتى تصبح كل خطوة، وكل لقاء، وكل نفس... قصيدة من نور ورحمة.

سامح... فالتسامح صفاءٌ للروح، وسكينةٌ للقلب، ونورٌ داخلي يعيد لك سلامك.

سامح... ليعيش قلبك بحرية، وروحك بهدوء، وحياتك أقرب للجمال.

بعد أن أنهت الأم كلامها، اقترب منها وضَمَّها كطفلٍ صغير، وكأن قلبه يبتسم لأول مرة منذ زمن، بينما كانت تمسح دموعه بهدوء وتداعب شعر الشيب في رأسه... وكأن الكون كله اختصر في حضنها.

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

1 281 عامًا من المجد الراسخ — علي بن سهيل المعشني
2 آهات الحروف — د. سالم بن محمد الغيلاني
3 صناعة الفرح.. إعلاميًا! — مدرين المكتومية
4 حينما يتبدد التفوّق والطموح — د. يحيى بن ربيع النهدي

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

نحو تنمية سياحية شاملة بأفكار شبابية

تمتاز جميع ولاياتنا بمقومات سياحية طبيعية وتاريخية وترفيهية فريدة، تستقطب آلاف الزوار من داخل عُمان وخارجها، وفي ظل التوجه نحو تطوير قطاع السياحة لرفع نسب إسهامه في الإيرادات العامة للدولة، فإننا نحتاج إلى رؤية تطويرية شاملة تنتقل بهذه المزارات والأماكن السياحية إلى مرحلة جديدة تجعلها الوجهة الأمثل لعشاق الطبيعية والترفيه والاسترخاء والمُغامرات.

وقبل أيام، شهدنا جميعًا الإقبال الواسع على كافة المزارات في مختلف المحافظات بمناسبة إجازة اليوم الوطني المجيد، وهو ما يتطلب مزيدًا من العمل على الارتقاء بمستوى الخدمات التي تُلبي احتياجات وتطلعات الزائرين الراغبين في قضاء أوقات استثنائية للاستمتاع بالطبيعة العُمانية الخلّابة. وتُعزِّز مثل هذه الإجازات والمناسبات من فرص استكشاف الطبيعة العُمانية؛ إذ إنَّ الجميع يجد ضالته هنا، سواء الباحثين عن الاسترخاء أو المغامرة أو الترفيه أو الاستجمام على الشواطئ؛ فعُمان تزخر بالكثير من الكنوز الطبيعية التي تحتاج إلى مزيد من التخطيط لاستغلالها وتوظيفها بالشكل الأمثل.

إنَّنا نأمل استغلال الزخم الذي شهدته المزارات في مُختلف الولايات، من خلال طرح أفكار شبابية جديدة وإتاحة الفرصة للشباب وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ مشروعات سياحية متنوعة في المزارات الأكثر جذبًا للزائرين، وتقديم تجارب متنوعة ترتقي بهذا القطاع الحيوي والواعد.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

إما الماضي أو المستقبل!

خلفان الطوقي

تملك عُمان إرثًا تاريخيًا نادرًا وغنيًا ومُشرِّفًا يُعد مفخرةً لجميع أهلها، وبالرغم من ذلك، هناك من يرى أنَّ عُمان بالغت في التعلُّق بالماضي، والتغنِّي به، وكأنَّها لا تستطيع المضي في الحاضر والمستقبل بأقدام راسخة وطموح يُعانق السماء؛ لذلك لا حيلة لها إلا أن تعود للماضي! أما الفئة الثانية من النَّاس- وهم أصحاب نظرية "من ليس له ماضٍ، فلن يكون له حاضر أو مستقبل»، وكما يقال باللهجة المحلية: "اللي ما له أول، ما له تالي"- يرون أن الماضي القوي هو عامل جوهري للعمل الحالي ودافع كبير للانطلاق نحو المستقبل.

نظريًا، كلا وجهتا النظر صحيحتان، لكن التخوف أن يميل المتعلقون ومحبو الماضي إلى الماضي بشكل متطرف، وكأنَّه بالماضي لن يجدي نفعًا، كما إن مسح التاريخ والماضي من ذاكرة الأفراد والأمم ليس حلًا، والحكومة هي التي يجب عليها الوقوف بحزم وتحديد خارطة الطريق المُنصفة والمجدية، وبإمكانها الإنصاف لما هو مجدٍ اجتماعيًا واقتصاديًا، مع توظيف التاريخ والماضي لأهداف اقتصادية وسياحية، تعود بالنفع لخلق وظائف جديدة، وضخ إيرادات مالية لخزينة الدولة، من خلال تدفق الأفواج السياحية إلى عُمان، والاستفادة مما يصرفه السائح في خدمة الدورة الاقتصادية المحلية.

وفي المقابل، قراءة المشهد بشكل دقيق من الجهات الحكومية المعنية بالمستقبل، وتحديد الاستحقاقات الوطنية لرفع جاهزية شبابنا ليستطيعوا مجابهة المتغيرات المحلية والعالمية خاصة مع التسارع الجنوني للثورة التكنولوجية؛ فالمستقبل لن يكون سهلًا، والجاهزية له ليست ترفًا أو خيارًا؛ بل مطلب إلزامي، لذلك الجاهزية المبكرة بالمعارف والمهارات باتت مطلبًا لا مفر منه.

لا توجد أولويات واستحقاقات ينتظرها المواطنون، أو في المقابل يفكرون في المستقبل بطريقة مفرطة للغاية، وكأن الماضي العُماني لا يعنينا أو أن التاريخ غير مهم أبدًا.

نحن كأفراد لنا الخيار الذي نراه مناسبًا، لكن يجب التمييز بين توجُّهنا كأفراد أو توجه الحكومة المنهجي؛ فالفرد يفعل ما يعتقد أنه مناسب، لكن التخوف أن تطغى توجهات الأفراد على توجه الحكومة ومؤسسات الدولة؛ فتصبح قرارات وتوجهات الدولة مبنية على وجهة نظر أحادية للأفراد، بعيدًا عن دراسات الجدوى الاقتصادية وبحوث الأثر الاجتماعي على أي توجهٍ أو قرار يُتخذ.

أثبت لنا التاريخ أن التطرف في التعلق

الحكومة لديها كافة الإحصائيات والمعلومات والحقائق والدراسات وباقي الأدوات، وعليه، فلها اليد الطولى، وهي التي يجب عليها التحكم بالمقود، وعدم تركه للبعض من هذا الفريق أو ذاك، وهي التي تستطيع أن توازن بالقلم والمسطرة بين الماضي والحاضر والمستقبل، وبإمكانها أن تُوظِّف كل شيء لصالح عُمان وأهل عُمان، دون إفراط أو تفريط.

الشيخ الخليلي.. فكر إصلاحي متزن

د. محمد بن خلفان العاصمي

يبرُز سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي المُفتي العام لسلطنة عُمان كأحد العلماء المُجدِّدين في هذا العصر، وهو من بين القلة من العلماء الذين جعلوا ميزان الحكمة والدعوة إلى التسامح ولَمّ شمل المُسلمين ووحدة صفهم ونبذ خلافاتهم، منهجًا يسير عليه في رسالته الدعوية، وطريقًا يسلكه في خدمة دينه الحنيف.

ولا مبالغة إذا قلنا إنَّ سماحة الشيخ المفتي رسم خطًا متفردًا في صلابة موقفه وحفاظه على مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ونبذه لكل ما من شأنه المساس بالعقيدة الإسلامية، ودائمًا ما كانت آراؤه منطلقة من قناعاته وفكره الديني المعتدل الذي ينبذ الإكراه ويدعو بالتي هي أحسن.

وخلال العقود الخمسة التي قضاها سماحته مفتيًا لسلطنة عُمان عاصر العديد من التحولات الفكرية في الأُمَّة؛ فمع بداية تعيينه مفتيًا كانت الشيوعية الماركسية تسعى جاهدة للعبث بفكر الشباب المسلم في الوطن العربي، ووصل هذا الخطر إلى الوطن العزيز من خلال ما كان يُعرف بجبهة تحرير الخليج العربي. هذا الفكر الذي كان يدعو للتحرر مما يراه قيودًا ورجعية في تعاليم الدين الحنيف، وراحت هذه الأفكار في تلك المرحلة بشكل كبير في العالم الإسلامي، ولم نكن استثناءً من هذا المد الفكري الضال. هذه الأوضاع فرضت واقعًا جديدًا تطلبت مجابهته منهجية فكرية مضادة تعتمد على مخاطبة العقل، ودحض الفكرة بالفكرة فكانت سنوات سماحته الأولى تحديًا حقيقيًا، وهو الذي عرف الفكر الشيوعي وخطورته عندما تمكن من الشرق الأفريقي وارتكب أبشع الجرائم باسم التحرر والحرية.

ثم جاءت مرحلة أخرى مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، عندما انتشرت أفكار التشدد الديني والتطرف التي شوهت صورة الإسلام، وانتجت الإرهاب والتطرف الذي ربط بالإسلام وهو بريء منه، وهذا الفكر الذي مثل خطورة بالغة على الإسلام والمسلمين، وجذب كثيراً من الشباب الذين لم يتم تسليحهم بمبادئ الدين الحنيف بشكل جيد، والذين كانوا ضحايا تيارات فكرية مختلفة أفضت إلى وقوع الكثير منهم في دائرة التطرف والإرهاب. وكالعادة كان لسماحته جهدًا كبيرًا في الحفاظ على الشباب العُماني المسلم بعيدًا عن هذه الأفكار الضالة، وذلك من خلال سلسلة ممنهجة من العمل الدعوي وحملات التوعية ونشر مبادئ الدين الإسلامي السمحة، ونجحت سلطنة عُمان في ترسيخ قيم التسامح والاعتدال من خلال عمل متكامل وممنهج متعدد الجوانب.

لن تنسى الأجيال درس الإثنين في جامعة السلطان قابوس ودرس الثلاثاء في جامع السلطان قابوس بروي؛ حيث صبَّ سماحته خلاصة فكره الإسلامي المعتدل في عقول الناشئة. هذه الدروس ساهمت بشكل كبير في خلق جيلٍ واعٍ من الشباب العُماني الذي ينهج الإسلام المعتدل البعيد عن الغلو والانحراف وعن التساهل في حدود الدين والعقيدة الصحيحة، ولذلك نشأ هذا الشباب على نهج إسلامي لا يرى في المذهبية والتشدد خيراً؛ بل يرى إسلامًا بلا مذاهب، ولذلك ابتعدت سلطنة عُمان طوال تاريخها عن المذهبية والطائفية، وتجنَّبت المزالق التي انزلقت إليها عديد الدول، وعانت منها فترة طويلة راح خلالها عديد الضحايا وسلب الأمن والأمان منها، ولذلك جاءت رسالة سماحته الدعوية مركزة على ترسيخ القيم الإسلامية الصحيحة في عقول الشباب وهم في أهم مرحلة عمرية تتجاذبها الصراعات الفكرية والسياسية.

وفي أهم قضية من قضايا الأمة الإسلامية وهي القضية الفلسطينية، وقف سماحة الشيخ الخليلي شامخًا كالطود، ثابت الرأي والمبادئ داعيًا إلى مقاومة هذا الاحتلال البغيض والورم السرطاني الذي ابتُليت به الأمة الإسلامية في واحدة من بقاع الإسلام الغالية. وقد كانت لسماحته مواقف مشهودة حول القضية الفلسطينية جعلته في منزلة عالية في قلوب المسلمين وخاصة أبناء فلسطين الذين لقبوه بـ«شيخ المجاهدين» و«شيخ المقاومة»، وهذه المواقف نابعة من إحساس سماحته بدوره كعالم في المقام الأول وما يتحمله العلماء من مسؤولية وأمانة، وكمواطن عربي مسلم يشعر بما يجب عليه اتجاه هذه القضية الإنسانية.

ولقد ضرب سماحته أروع الأمثلة في الوقوف مع القضية الفلسطينية دون أن يخلط آراءه بمواقف سياسية واعتبارات لا يجد لها مبرر أمام الواحد القهار؛ بل صدح بكلمة الحق وأعلن انحيازه الكامل دون تردد. ومِثل سماحته ورجل بقيمته فهو يمثل قيمة كبيرة للقضية الفلسطينية وكلماته تجد صدى واسعاً وتبعث في نفوس أبناء الأمة الأمل بدحر هذا الاحتلال، كما إن أبناء فلسطين العزيزة يجدون في دعم سماحته خير سند لهم في هذه الأيام الصعبة.

لقد ساهم سماحة الشيخ الخليلي في مسيرة الفكر الإسلامي وأثرى مكتبة الأمة بكتب قيمة، والقارئ لكتب سماحته يدرك أنَّ ما بداخلها خطاب فكري عميق ورسائل فكرية تبحث عن إعادة الأمة إلى مسارها الصحيح وريادتها الحضارية التي فقدت عندما تخلى بعض علمائها عن واجبهم تجاه قضايا الأمة الإسلامية الأساسية. وهذه الكتب في مجملها هي عصارة تجارب وخبرات وقراءات واجتهادات فكرية لسماحته، وفيها ما يبهر الإنسان حول شخصية الكاتب الفذ خاصة عندما يعلم بعض أبناء الأمة أن كاتبها لم يكن يومًا دارسًا نظاميًا في مدرسة أو جامعة.

هناك الكثير مما يمكن كتابته حول هذا العالم الرباني ولا يمكن أن نحصر إسهامات سماحة الشيخ الخليلي في بضع مقالات، وما يزال عطاؤه مستمرًا بفضل الله تعالى الذي نسأله أن يبارك لنا في عمره وعلمه، ويكفي الإشارة إلى اختياره وهو في تلك السن ليكون مفتيًا لسلطنة عُمان في الوقت الذي كانت تعج البلاد بالعلماء الأفذاذ لندرك قيمة ما يملكه هذا العالم وما يمثله من فكر قادر على المساهمة في تنشئة أجيال إسلامية مُحافظة.

ومن أجل ذلك وجب علينا أن نُربي أجيالنا ونقرّبهم من القدوات التي سخرت حياتها لخدمة الأمة ورفعة شأنها، وأن تكون النماذج الحاضرة في أذهانهم هي بقيمة سماحته، حتى يكون لدينا جيل قادر على تحقيق آمال الأمة ونهضتها.

العالم الافتراضي و«جيل ألفا»!

د. محمد بن عوض المشيخي **

يبدو العالم في الحقبة الرقمية مختلفًا في الألفية الحالية، بما تحمله هذه الكلمة من معنى، فقد تغيَّرت نظرة جيل الشبكات الاجتماعية لمن حولهم في هذا الكوكب، ولعل إبداعات "جيل ألفا» (مواليد ٢٠١٠ وحتى اليوم) من أهم التحولات التي شهدها المجتمع الدولي من أقصاه إلى أقصاه، لكونه تمكن من استخدام التقنيات الحديثة ووظفها في مجالات متعددة كالعمل والترابط مع العالم الخارجي، والأهم من ذلك كله استقلالية هذه الأجيال التي رأت النور في مطلع الألفية الثالثة والتي يُطلَق عليها "المواطن الرقمي"، الذي يؤمن بالعديد من القيم كاحترام الغير والمساواة وحبهم الشديد للبيئة والمحافظة عليها والرغبة في أن يتولوا مسؤوليات أنفسهم بعيدًا عن الأجيال الأخرى.

يتميز هذا الجيل كذلك بروح الريادة في مجال الأعمال التي تتميز بالإبداع وقدرتهم على التكيف ومواجهة التحديات بشجاعة والصمود بكل صبر. وهكذا تتعاقب الأجيال الرقمية في المنصات التي أصبحت المصدر الأساسي للمعلومات في هذا العصر وعلى وجه الخصوص جيل "ألفا" الذي تزامن وصوله إلى هذا العالم مع ظهور منصات التواصل الاجتماعي مثل إنستجرام والأجهزة اللوحية التي سهّلت الولوج إلى هذه المنصات، مثل: الآي باد والهواتف الذكية بكل أنواعها. إنه جيل التكنولوجيا بلا منازع؛ لأنه يمضي ساعات طويلة مُنغمِسًا في الشاشات وعالم التقنية؛ إذ وصل به الأمر إلى الاندماج والارتباط الكامل في السلوك وفهمه لمن حوله وتفسيره للعوالم المختلفة من خلال مصدرين أساسيين لا ثالث لهما؛ هما: التوجه إلى وسائل التواصل الاجتماعي والاطلاع على مضامينها عن قرب والتي يمكن أن ينظر إليها من عدة جوانب؛ فهناك الغث والسمين في ما يبث وينشر بين المتلقين عبر هذا الكوكب. بينما يتمثل المصدر الثاني في المكتبات الرقمية المُزوَّدة بالذكاء الصناعي والتي تُخزِّن المعلومات من مختلف المصادر الإعلامية.

تمتد سنوات جيل ألفا من ٢٠١٠ إلى اليوم، ويطغى على هؤلاء الشباب ما يعرف بالجيل الرابع ثم الجيل الخامس والسادس، فهُم في عُمر الشباب من التكنولوجيا، وما ارتبط بها من خصائص وأسرار جعلت من هؤلاء يتميزون عن جيلي "واي Y" و"زد Z"؛ لكون جيل "واي Y" (الذي ولد تقريبًا بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٤) هم الذين يتولون زمام الأمور واتخاذ القرارات في معظم دول العالم في الوقت الحالي، ذلك لكونهم بدأوا تعرفهم على الإنترنت والبريد الإلكتروني والمدونات والتطبيقات الرقمية المتعددة التي يمكن استخدامها في عملية التعليم والتعلُّم في العقدين الأخرين من القرن العشرين، وكان استخدامهم للأجهزة الإلكترونية وشبكات الإنترنت على وجه الخصوص في العمل وليس في المنزل. بينما يتميز جيل زد (الذين ولدوا تقريبًا بين عامي ١٩٩٧ و٢٠١٢) عن غيره بأنه يرفض بشكل قاطع تصديق المعلومات التي تعرضها وسائل الإعلام، وكذلك المراجع التقليدية في المحيط الاجتماعي كالآباء والشيوخ والمدرسين. وهنا تكمن الخطورة؛ فحروب اليوم أصبحت ذات طابع رقمي تستهدف الشباب وتوجيههم حتى ضد أوطانهم في كثير من الأحيان. وهذا الجيل له توجهات عالمية وليس محلية؛ لكون العالم أصبح قرية صغيرة؛ بل ربما يمكن تشبيه بالمنزل الصغير؛ فالتغريدة أو المقطع الصوتي أو حتى الصورة تسافر وتعبر العالم المترامي الأطراف بلا رقيب.

صحيحٌ أن هناك تدفقًا غير مسبوق من مصادر المعلومات التي أغرقت هذه الأجيال الرقمية، وأصبحت التحديات الكبرى التي تواجه جيل "ألفا" بالتحديد، تتمثل في صعوبة التحليل والتفسير الدقيق لما يتم تداوله في المنصات الرقمية، ما يؤكد الحاجة إلى غربلة المعلومات واختيار المناسب منها، والتي باتت واحدة من أهم استراتيجيات هذه الأيام لكي لا نقع في المحظور.

لا شك أن العالم الرقمي وتداعياته قد ألقى بظلاله على المجتمع العُماني، وأصبح جزءًا مهمًا من حياة الاجيال الرقمية المتعاقبة في السلطنة؛ إذ كشفت إحدى الدراسات العلمية أن الوقت الذي يقضيه العُمانيون على وسائل التواصل الاجتماعي مرتفعًا للغاية؛ مما يدل على اندماج هذه المنصات بشكل عميق في الحياة اليومية لأفراد المجتمع وخاصة الشباب. وأشار استطلاع للرأي في عام ٢٠١٩ إلى أن متوسط الاستخدام اليومي لوسائل التواصل الاجتماعي يبلغ ٦ ساعات، وهذا يكشف لنا الخطر الذي كشفته نتيجة الاستطلاع، وهو أن هذا المتوسط يزيد بأكثر من الضعف عن المتوسط العالمي البالغ ساعتين و٢١ دقيقة في اليوم!

ويمكن فهم هذا الارتفاع في الساعات إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤدي دورًا مركزيًا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعُمانيين مقارنة بالعديد من الدول الأخرى.

وفي الختام.. من الأمور الإيجابية التي تميَّز بها العُمانيون في هذا الفضاء الرقمي عن غيرهم، إدراكهم للأخبار المُضلِّلة، فهم يتميزون ويدركون مخاطر الأخبار المُضلِّلة، ويتميزون بنمط استهلاك إخباري انتقائي، وهذا ما يُفسِّر كيف يمكن أن يكون التفاعل مع الحسابات الحكومية مرتفعًا للغاية (٩٢٪)، بينما تكون الثقة العامة في الأخبار من المنصات منخفضة (٣٦٪)، على الرغم بأن معظم المسؤولين والوزراء في السلطنة قليلي استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في نشر أخبار وزارتهم وإنجازات السلطنة المختلفة.

** أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

ينطلق الإثنين ولمدة 3 أيام بمشاركة 25 مؤسسة

«ملتقى الفرص الواعدة» في الظاهرة يناقش تعزيز الشراكات بين المؤسسات

عبري- ناصر العبري

ينظم فرع غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة الظاهرة، خلال الفترة من ١ إلى ٣ ديسمبر، ملتقى الفرص الواعدة بمحافظة الظاهرة، تحت رعاية معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وذلك بقاعة المهلب بن أبي صفرة بولاية عبري.

ويشارك في الملتقى أكثر من ٢٥ مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص وعدد من الجهات الحكومية، بهدف تعزيز الشراكة بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاستفادة من فرص الأعمال المتاحة لدى الشركات الكبرى، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للقطاع الخاص بالمحافظة.

وقال سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، إن تنظيم ملتقى الفرص الواعدة بمحافظة الظاهرة يأتي من منطلق التوجهات الاستراتيجية للغرفة الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال، والشراكة في تنمية المحافظات اقتصاديا، وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي، موضحا أن الغرفة تولي اهتماما كبيرا بتنمية المحافظات اقتصاديا، من خلال المبادرات التي تسهم في إيجاد روابط حقيقية بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمثل الملتقى يمثل فرصة مهمة لتفعيل الشراكة بين مختلف مكونات القطاع الخاص، واستكشاف فرص الأعمال والاستثمار التي تتيحها الشركات العاملة في المحافظة. وأضاف سعادته أن غرفة تجارة وصناعة عمان، عبر فروعها في مختلف محافظات سلطنة عمان، تعمل على توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي، وتشجيع ريادة الأعمال والاستثمار في القطاعات الواعدة، بما ينسجم مع أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في تعزيز الاستدامة الاقتصادية.

قيس بن محمد اليوسف

زيادة عدد المسابح وتطوير الخدمات في «عين الكسفة» لمواكبة زيادة الزوّار

الرستاق- خالد بن سالم السيابي

شهدت المرحلة الثانية من مشروع تطوير عين الكسفة في ولاية الرستاق بمحافظة جنوب الباطنة تنفيذ حزمة من الأعمال التطويرية التي تهدف إلى رفع مستوى الخدمات وتعزيز البنية الأساسية لهذا المعلم السياحي البارز، حيث قاربت هذه الأعمال على الانتهاء.

وتحظى محافظة جنوب الباطنة بتنفيذ عدد من المشروعات الخدمية التطويرية التي تهدف إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة للزوار وتحسين المشهد الحضري للمحافظة.

وتضمنت الأعمال الجارية إعادة بناء المسابح الرجالية والنسائية بطريقة حديثة تضمن جودة أعلى وسعة أكبر، مع زيادة عدد المسابح لتلبية الإقبال المتنامي من الزوار، بالإضافة إلى إنشاء دورات مياه جديدة بمواصفات تواكب احتياجات الزوار وتوفر بيئة خدمية أفضل وإعادة بناء مصلى النساء بصورة أكثر تنظيمًا وملاءمة، بما يوفر الخصوصية والراحة لمستخدماته.

ويأتي هذا المشروع ضمن جهود مستمرة تبذلها الجهات المختصة لتطوير مرافق عين الكسفة والارتقاء بها، تعزيزًا لمكانة الموقع كوجهة سياحية ذات أهمية في ولاية الرستاق، ولتوفير بيئة خدمية متكاملة تواكب تطلعات الزوار وتسهم في تنشيط الحركة السياحية والاقتصادية في المحافظة.

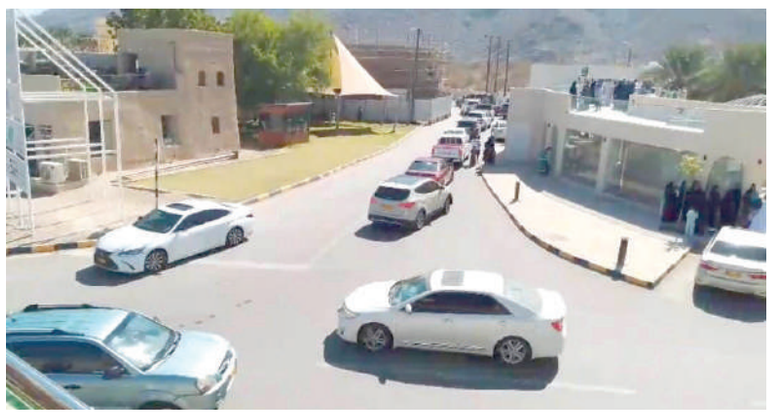

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنة/

سالمة بنت مسلم بن سعيد الوهيبي

سند ملكية أرضها السكنية رقم: 465
الكائنة في ولاية بدية
بالمربع: المنترب
والبالغ مساحتها: 429 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنة/

فايزة بنت داؤد عبدالله الزدجالي

سند ملكية أرضها السكنية رقم: 408
الكائنة في ولاية بركاء
بالمربع: الحفري م/5
والبالغ مساحتها: 618 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطنان/

خميس بن غانم بن سعيد المعمري
والاسد بن خميس بن عانم المعمري

سند ملكية أرضهما السكنية رقم: 85/82
الكائنة في ولاية الرستاق ، بالمربع: فلج العالي
والبالغ مساحتها: 798,21 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 13 مكرر 2 من قانون الشركات 74/4 وتعديلاته، تعلن شركة (مناظر محوت المتميزة للتجارة) والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (1378426) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (تجارة توصية).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالسيب
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9103/2968)	الدائرة (تنفيذ تجاري)
الحق المطالب به (حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الفائدة الإتفاقية والقضاء مجددا بإلزام المستأنف ضدهما بالتضامن والإنفراد بأن يؤدوا للبنك المستأنف فائدة قدرها 9% سنويا عن المبلغ المقضي به وذلك من تاريخ رفع الدعوى وحتى تمام السداد والتأييد فيما عدا ذلك وألزمتهما بالمصروفات ومائة ريال عماني مقابل أتعاب المحاماة).	

أسماء الأطراف	الصفة
بنك عمان العربي	طالب التنفيذ
هيثم بن صالح بن خلفان اللمكي	منفذ ضده
حمود بن حامد بن حمود الريامي	منفذ ضده
جبال المدينة العالمية ش م م	منفذ ضده

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة 10 صباحا من يوم الخميس الموافق: 2025/12/18م للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	الرقم	المربع	المساحة
أرض سكنية	السيب	5523	المعبيلة الجنوبية	900,00

ويقدر بسعر أساسي وقدره (70000 ر.ع) سبعون ألف ريال عماني، فعلى راغبي الشراء الاتصال بالخبير الموضح أدناه:

الاسم	المكتب	الهاتف	العنوان
عامر سعيد العامري	إدارة لتطوير المشاريع	91911283	بركاء

لمعاينة العقار محل البيع على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً أو ثلثه على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في ذات الجلسة عملاً بنص المادة (404) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بعبري
إعلان قضائي

تعلن أمانة سر المحكمة الابتدائية بعبري أن المدعي/ هلال العبري للمحاماة والاستشارات القانونية أقام الدعوى رقم (2025/1205/3606) ضد المدعى عليه/ سعود بن حارب بن حمد بن سلطان الدرعي للمطالبة بالآتي:

1. إلزام المدعي عليه بسداد مبلغ أتعاب المحاماة المستحق وقدره (400 ر.ع) أربعمائة ريال عماني.
2. إلزام المدعي عليه بتعويض المدعي عن ما لحقه من ضرر وما فاته من كسب تعويضا ماديا قدره (300 ر.ع).
3. إلزام المدعى عليه بالرسوم والمصاريف القضائية، وبأتعاب محاماة عن هذه الدعوى (300 ر.ع) ثلاثمائة ريال عماني.

ونظراً لتعذر إعلان المدعى عليه بالطرق العادية، فيعتبر هذا النشر إعلانا له بموعد نظر الدعوى في يوم الإثنين الموافق 2025/12/08 الساعة (9:20) بمقر المحكمة الابتدائية بعبري الكائن بـ(عبري)، عملاً بالمادة (11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/29م) وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن مؤسسة الجحفل للمقاولات تضامنية والمقيدة بالسجل التجاري تحت رقم (1614843) أنها بصدد تعدي ل شكلها القانوني من شركة محدودة المسؤولية إلى شركة الشخص الواحد وفقا للمادة رقم 31 من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة الوئام الوطنية للتجارة والمقاولات ش.م.م المقيدة بالسجل التجاري رقم (1174524) أنها بصدد تخفيض رأسمالها من 50,000.000 إلى 10,000.000 ريال عماني.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة بوابة الفلاح المتالقة والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1409679) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (الشخص الواحد) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة سماء مسقط الجديدة (ش.م.م) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1339047) أنها بصدد تخفيض رأسمالها من 150,000.000 ريال عماني إلى 10,000.000 ريال عماني.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة النماذج للاستشارات (ش.ش.و) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1319031) أنها بصدد تخفيض رأسمالها من 150,000.000 ريال عماني إلى 50,000.000 ريال عماني.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخه.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٤١١٢
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
التموين بالطعام والشراب، خدمات المقاهي، خدمات الكافتيريات، خدمات مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة.
باسم : شركة الزاكي الجديدة للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١/٢٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢٠١٦
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي.
باسم : شركة زكي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٤١١ ص.ب: ٣١٦، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢٧٥٥
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
الاستيراد والتصدير.
باسم : شركة علي بن جمعة بن باقر
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ١١٣ ص.ب: ٨، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/٢٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٩٥٠٨
في الفئة ٣ من أجل السلع / الخدمات:
صناعة العطور (البيع بالتجزئة للعطور ومستحضرات العطور والبخور)، مسك لصناعة العطور، بخور، مستحضرات تبخير عطور، أعواد البخور.
باسم : محمد عادل وشركائه للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١١١ ر.ب: ١١١، روي، ولاية مطرح، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٧/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢٥٨١
في الفئة ٤٢ من أجل السلع / الخدمات:
أعمال تنفيذ التصميم الداخلي (التجصيص والطلاء والتزيين).
باسم : لمسات جمالية إبداعية
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ١١٨ ص.ب: ٣٩٥، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/٢١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٨٢٤٩
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المطاعم.
باسم : مشاريع أبو محمد الفزاري للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : صحم، محافظة شمال الباطنة، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٦/١٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٩٩٦٥
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
تسويق خدمات وكالات الاستيراد والتصدير، ترويج المبيعات للآخرين.
باسم : نيلون
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ١٢٣ ص.ب: ١٠٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٨/٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٤٦٧
في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات:
أحذية الكاحل (البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للأحذية).
باسم : الهدوء المتحدة للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ٥٠ ر.ب: ١٢٠، محافظة مسقط، ولاية بوشر، الخوير الجنوبية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/١٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٤٥
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
مركز تسوق.
باسم : بوابة سيحوت للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٣٢٦ ص.ب: ٢٦٥، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٢٩٣
في الفئة ٣ من أجل السلع / الخدمات:
عطور، مستحضرات تجميل.
باسم : ركن الأصايل للاستثمار
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١٥٥١ ر.ب: ١٢٢، المعبيلة الجنوبية، ولاية السيب، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/١١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٨٠٣
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي، خدمات الكافتيريات، خدمات المطاعم.
باسم : نسائم جعلان العالمية
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ٣١٥ ر.ب: ٤١٥، محافظة جنوب الشرقية، جعلان بني بوحسن، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/٢٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٢٩٢
في الفئة ٢١ من أجل السلع / الخدمات:
فرش تجميل (أدوات المستخدمة في وضع الميكياج مثل الفرشاة وأسفنج).
باسم : ركن الأصايل للاستثمار
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ٢٦١ ر.ب: ١١٩، ولاية العامرات، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٩/١١

تنطلق اليوم تحت شعار «سد الفجوات ودفع عجلة العمل»

مشاركة 3 آلاف مستثمر وصانع قرار في «قمة الهيدروجين» لبحث مستقبل الطاقة والتعرف على الفرص الاستثمارية بعُمان

الرؤية- ريم الحامدية

تنطلق، غدا الإثنين، أعمال النسخة الرابعة من قمة عُمان للهيدروجين الأخضر تحت شعار «إدارة الهيدروجين: سد الفجوات، ودفع عجلة العمل»، والتي من المتوقع أن تستقطب أكثر من ٣ آلاف مشارك من مختلف دول العالم، من صناع القرار والمطورين والمستثمرين والمؤسسات البحثية، ما يعكس مدى الاهتمام العالمي المتزايد بقطاع الهيدروجين، ويعزز من مكانة السلطنة كمركز إقليمي لتصدير الطاقة النظيفة. وتأتي القمة برعاية من وزارة الطاقة والمعادن، وبشراكة من شركة هيدروجين عُمان (هايدروم)، الجهة الوطنية المعنية بتنمية قطاع الهيدروجين الأخضر في سلطنة عُمان.

وتركز أعمال القمة على عدد من المحاور الحيوية، تشمل التصنيع المحلي، وتوطين المكونات الاستراتيجية، وتنمية المحتوى المحلي، وتطوير الكفاءات الوطنية، وتعزيز القيمة المحلية المضافة، في إطار جهود بناء اقتصاد هيدروجيني شامل ومرن قادر على تحقيق القيمة الاجتماعية والاقتصادية لسلطنة عُمان على المديين القريب والبعيد.

وتمتلك سلطنة عُمان موارد طبيعية تمكنها من النجاح، ومساحات واسعة مخصصة للهيدروجين تصل إلى ٥٠,٠٠٠ كيلومتر مربع، إلى جانب بنية أساسية متكاملة تشمل الموانئ، وموقعًا جغرافيًا استراتيجيًا يربط بين الأسواق العالمية، كما أنها تمضي قدمًا في تنفيذ خارطة طريق طموحة لبناء اقتصاد متكامل للهيدروجين الأخضر، تقوم على خمسة أهداف رئيسة تشمل: الإسهام في أمن إمدادات الطاقة محليًا وعالميًا، وتنويع الاقتصاد وتوسيع سلاسل التوريد والصناعات المصاحبة، وخفض الانبعاثات الكربونية، وإيجاد قطاع تنافسي بتكلفة فعالة، ودعم الابتكار وبناء القدرات الوطنية، منوهًا إلى أن سلطنة عُمان أرست حتى الآن ثمانية مشاريع للهيدروجين الأخضر في الدقم وظفار.

وتمثل قمة عُمان للهيدروجين الأخضر منصة مهمة لدعم تطور القطاع وتعزيز الحوار الدولي حول مستقبل الطاقة، كما أنها جزء من منظومة أوسع تُسهم في تعزيز جاهزية سلطنة عُمان، وتوسيع نطاق شراكاتها العالمية، وتوفير بيئة داعمة للاستثمار والابتكار.

وتنعقد القمة هذا العام تحت شعار «إدارة الهيدروجين: سد الفجوات، ودفع عجلة العمل»، في دلالة على توجه السلطنة إلى الانتقال من مرحلة المبادرات إلى التنفيذ، حيث يأتي هذا الشعار ليُجسد أولويات المرحلة القادمة، والتي تشمل التغلب على التحديات التنظيمية، وتحفيز التمويل، ومعالجة تحديات الشراء، وتعزيز جاهزية البنية الأساسية.

وتحظى قمة عُمان للهيدروجين الأخضر ٢٠٢٥ بدعم واسع من الجهات الحكومية

والمؤسسات القطاعية، في خطوة تعكس التزام سلطنة عُمان بتحقيق أهدافها التنموية، وتعزيز موقعها الريادي على خارطة الطاقة النظيفة العالمية، حيث تواصل سلطنة عُمان خطواتها المتسارعة لترسيخ مكانتها كمركز إقليمي وعالمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر، في ظل ما يشهده القطاع من تطورات تنظيمية واستثمارية وبنية تحتية متنامية، كما تمضي «هايدروم عمان» في تنفيذ إطار وطني متكامل لإدارة هذا القطاع الواعد، بدءًا من تخصيص الأراضي ووضع الأطر التنظيمية، وصولًا إلى متابعة تنفيذ المشاريع وضمان توافقها مع الخطط الوطنية للطاقة المتجددة.

وتعمل هايدروم عمان على تطوير نموذج حوكمة يهدف إلى توحيد الجهود بين الجهات الحكومية والمطورين، وتسهيل عمليات التخطيط، وتوفير بيئة استثمارية مستقرة للمستثمرين المحليين والدوليين.

وفي خطوة تعد محورية في مسيرة القطاع، أعلنت السلطنة عن إنشاء أول ممر تجاري للهيدروجين السائل في العالم يربط بين ميناء الدقم ومجموعة من الموانئ الأوروبية، من بينها موانئ في مملكة هولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية، ويعد هذا الممر نقلة نوعية في مجال تصدير الطاقة النظيفة، إذ يعتمد على منظومة متكاملة تبدأ من إنتاج الهيدروجين وتسييله، ثم تخزينه في مرافق مخصصة داخل الدقم، قبل نقله عبر سفن مبردة مصممة خصيصًا لهذا الغرض، ثم إعادة تحويله إلى حالته الأصلية في محطات استقبال بأوروبا. ويمثل هذا المشروع أحد أهم الإنجازات الحديثة، إذ يعزز قدرة السلطنة على الوصول إلى أسواق دولية كبرى ويزيد من قدرتها التنافسية، كما يدعم فرص الاستثمار ويضمن تدفقات اقتصادية مستدامة على المدى البعيد.

وتعمل مجموعة أوكيو بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين على تطوير منظومة لوجستية وصناعية مكملة لمشاريع الهيدروجين، تشمل منشآت التسييل والتخزين والتعبئة، إضافة إلى البنية الأساسية المطلوبة لعمليات التصدير من منطقة الدقم. ويسهم هذا التوجه في جعل المنطقة منصة رئيسية لتقديم حلول الطاقة المتجددة، وتوفير فرص صناعية جديدة في مجالات متصلة، أبرزها تصنيع المعدات والخدمات الهندسية واللوجستية.

ومن المنتظر أن يسهم قطاع الهيدروجين الأخضر في تحقيق أهداف السلطنة الاقتصادية والتنموية، عبر تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، وإيجاد فرص عمل نوعية في مجالات متخصصة، ودعم الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة، وتعزيز جاذبية السلطنة للاستثمارات العالمية، والارتقاء ببنية الموانئ والخدمات اللوجستية، والإسهام في تنفيذ التزامات عُمان المناخية وخفض الانبعاثات.

في النسخة الثانية من «ملتقى القيمة المحلية المضافة»

«أوكيو للصناعات الأساسية» تستعرض إنجازاتها في توسيع الاعتماد على الموردين المحليين

26.9 مليون ريال إجمالي العقود المُسنَدة للمؤسسات المحلية

صلالة- الرؤية

نظمت أوكيو للصناعات الأساسية النسخة الثانية من ملتقى القيمة المحلية المضافة، بعنوان «القيمة المحليّة المُضافة والمشتريات المسؤولة»، وذلك تحت رعاية سعادة الدّكتور صالح بن سعيد مسن وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة، بهدف التعريف ببرامج القيمة المحلية المضافة وتأكيد حرصها على تعزيز التواصل مع الشركات المحلية وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة التوريد.

ويهدف الملتقى إلى ترسيخ مفهوم القيمة المحلية المضافة وتعزيز تطبيق المشتريات المسؤولة باعتبارها محركًا رئيسًا لدعم الاقتصاد الوطني، وتمكين رواد الأعمال والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة للنمو والمنافسة. ويستعرض الملتقى أبرز إنجازات الشركة خلال الفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٥، حيث ارتفعت نسبة القيمة المحليّة المُضافة من ٢٧,١٢٪ إلى ٣١٪، مما يعكس توسّع الاعتماد على الموردين المحليين وتعزيز إسهامهم في سلاسل التوريد، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». كما يستعرض الملتقى جهود الشركة في دعم المنتجات الوطنية، حيث بلغ الإنفاق على منتجات «صنع في عمان» مبلغ ٦,٧٨ مليون دولار (٢,٦١ مليون ريال عماني)، بالإضافة إلى ٣٤,٩١ مليون دولار (١٣,٤٤ مليون ريال عماني) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و٢٤,٠٥ مليون دولار (٩,٢٦ مليون ريال عماني) لدعم رواد الأعمال من حاملي بطاقة «ريادة»، وأسهم هذا الدعم في تطوير أعمالهم وتعزيز جاهزيتهم للمنافسة، إلى جانب ١٣,٠٤ مليون دولار (٥,٠٢ مليون ريال عماني) لدعم التوظيف العماني عبر الشركات المتعاقدة. وفي جانب الإسناد المباشر، بلغ إجمالي العقود المسندة للمؤسسات المحلية ٢٦,٩١ مليون ريال عماني (٦٩,٩٦ مليون دولار)، شملت ٤٦ عقداً لفئتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، الأمر الذي يعزز مشاركتهم الفاعلة في قطاع الصناعات الأساسية ويدعم نموهم وقدرتهم على تقديم خدمات نوعية. ويعكس تنظيم الملتقى استمرار الشركة في بناء شراكات استراتيجية مع الجهات الوطنية، من خلال تنظيم ملتقيات متخصصة، وورش عمل، وزيارات ميدانية تهدف إلى تبسيط إجراءات التسجيل، وتحفيز الموردين للانضمام إلى منصة «توريد»، وتشجيعهم على المشاركة في المناقصات المستقبلية، بما يفتح أمامهم آفاقاً أوسع للنمو، ويعزز مبادئ المشتريات المسؤولة والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة.

تنفيذ حلقات عمل في الصين للترويج السياحي للسلطنة

مسقط- العُمانية

تبدأ وزارة التراث والسياحة، بعد غدٍ الإثنين، بتنفيذ سلسلة من حلقات العمل الترويجية المتنقلة في جمهورية الصين الشعبية، تشمل مدن بكين وشنغهاي وغوانزو، بهدف تعزيز حضور سلطنة عُمان في الأسواق السياحية الآسيوية وتوسيع مجالات التعاون مع الشركاء الرئيسيين في قطاع السياحة.

ويترأس الوفد الرسمي المشارك في هذه الفعاليات سعادة عزان بن قاسم البوسعيدي وكيل وزارة التراث والسياحة للسياحة، بمشاركة ممثلي ٢٢ مؤسسة سياحية عُمانية. ويتضمن البرنامج تدشين خط الطيران المباشر لشركة «خطوط استرن» في مطار بكين داشينغ الدولي بالتعاون مع مطارات عُمان ليربط الخط الجديد بين العاصمة الصينية بكين ومسقط، في خطوة تؤكد تكاملية الجهود بين الجهتين ومواءمة الخطط الترويجية، ويمثل هذا التدشين مرحلة مهمة في تعزيز الربط الجوي وتسهيل حركة السفر وزيادة التدفق السياحي بين البلدين الصديقين.

وستوفر حلقات العمل في المدن الصينية منصة ترويجية متخصصة لتعزيز التعاون بين الشركات السياحية والمؤسسات الفندقية العُمانية من خلال استعراض أبرز التجارب السياحية الجاذبة للسائح الصيني، وتسليط الضوء على المقومات التي تنفرد بها سلطنة عُمان بما في ذلك تراثها العريق والمواقع الطبيعية المتنوعة والمنتجات السياحية المستدامة. كما سيُعقد خلال الفعاليات عدد من الاجتماعات مع شركات سياحية صينية كبرى لعرض الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاع السياحي بسلطنة عُمان مع التركيز على تطوير منتجات مبتكرة تستهدف شرائح جديدة من المسافرين، الأمر الذي يعزز حضور سلطنة عُمان في السوق الصيني ويفتح آفاقًا لاستثمارات مستقبلية.

وتسعى وزارة التراث والسياحة من خلال هذه الجهود إلى تعزيز مكانة سلطنة عُمان كوجهة سياحية تجمع بين أصالة التراث وروعة الطبيعة واستقطاب شرائح جديدة من الزوار الباحثين عن تجارب سياحية نوعية، إضافة إلى توطيد الشراكات الدولية مع شركات السفر والسياحة الصينية، بما يسهم في دعم نمو القطاع السياحي واستدامته.

وقال هيثم بن محمد الغساني مدير عام الترويج السياحي بوزارة التراث والسياحة إن السوق الصيني يعد من أبرز الأسواق السياحية العالمية؛ إذ تُظهر الإحصاءات بأنه من الأسواق ذات الإنفاق العالي ويركز على الوجهات التي تجمع بين الطبيعة والثقافة والتجارب الفريدة، مشيرًا إلى أن سلطنة عُمان تتميز بتنوع جغرافي وثقافي غني وتمثل وجهة مثالية للسائح الصيني الراغب في استكشاف البيئات المختلفة والغنية بالأصالة والتاريخ.

وأضاف أن تعزيز التواجد في السوق الصيني يُسهم بشكل مباشر في رفع الوعي بسلطنة عُمان كوجهة سياحية مميزة، ويفتح المجال لعقد شراكات مع وكالات السفر ومنصات الحجز الرقمية الصينية مع استمرار الاهتمام بالسفر المستدام والتجارب الثقافية، موضحًا أن سلطنة عُمان تمتلك فرصة كبيرة لتعزيز حضورها وجذب المزيد من الزوار من هذا السوق الحيوي.

وأشار إلى أن وزارة التراث والسياحة عيّنت خلال العام الجاري شركة «دراجون ترايل» كممثل رسمي للترويج عن سلطنة عُمان في السوق الصيني من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج كالحملات الرقمية عبر منصات صينية ودعوة الإعلاميين والمؤثرين لزيارة سلطنة عُمان وتنظيم رحلات تعريفية تُبرز الطبيعة العُمانية والثقافة والمغامرات وحسن الضيافة، وإقامة فعاليات إعلامية وحملات ترويجية في مختلف مناطق الصين لتعزيز حضور سلطنة عُمان في السوق الصيني، بالإضافة إلى تدريب ودعم شركاء السفر والقطاع السياحي الصيني لتسويق وترويج هذه الوجهة بكفاءة.

وأوضح أن الشركة توفّر أيضًا تحليلات وبيانات بحثية حول سلوك السائح الصيني، ما يُساعد وزارة التراث والسياحة على تطوير رسائل تسويقية فعالة واختيار القنوات المناسبة واستغلال الفرص المتاحة لزيادة أعداد الزوار الصينيين خلال الفترة القادمة.

وأكد مدير عام الترويج السياحي بوزارة التراث والسياحة أن هذه الخطوة تأتي ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى تنويع الأسواق السياحية وزيادة الوعي العالمي بسلطنة عُمان كوجهة سياحية آمنة وأصيلة وغنية بالتجارب المميزة مع التركيز على استقطاب فئات السائحين من أصحاب الدخل المتوسط والعالي في الصين.

مستثمرون يشيدون بالتشريعات العمانية لجذب الاستثمار الأجنبي طويل الأمد

مسقط- العُمانية

تمكنت سلطنةُ عُمان من ترسيخ مكانتها الاقتصادية كمركزٍ إقليمي جاذبٍ للاستثمار، مدفوعةً بإصلاحاتٍ هيكلية وقانونية وحوافز وتسهيلات شاملة واستدامة اقتصادية، أسهمت بشكل كبير في تبسيط استثمارات رأس المال الأجنبي، ما جعلها تحظى بإشادة المستثمرين كمحطةٍ جاذبةٍ للاستثمار الأجنبي طويل الأمد.

ومنذ دخول قانون استثمار رأس المال الأجنبي وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيّز التنفيذ في عام ٢٠٢٠م، تؤكد سلطنةُ عُمان بذلك انفتاحها على الأعمال والاستثمار، فيما يدفع التوجهُ الاستراتيجي للتنويع الاقتصادي وفق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بيئة توفر حماية قانونية ضمن إطارٍ استثماري صديق للأعمال.

من جانب آخر، أتاح إطلاق منصة «استثمر بسهولة» التابعة لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في عام ٢٠١٦م التي تم دمجها خلال عام ٢٠٢٣م في منصة «عُمان للأعمال» لتكون نافذةً موحدة لكافة الخدمات الحكومية الإلكترونية، وأسهم هذا التحول الرقمي في تبسيط إجراءات تأسيس الأعمال وتحسين الوصول إلى الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية وتقليل الوقت المطلوب لإنجاز المعاملات إلى حد كبير.

وتعد الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر من أكثر القطاعات جذبًا للاستثمارات المستقبلية، إذ تستهدف سلطنةُ عُمان توليد نحو ٣٠ بالمائة من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠م، بينما يشكل حقُّ الانتفاع لمدة ٩٩ عامًا عنصرًا مهمًا لجذب المستثمرين الأجانب، إذ يمنحهم الحق في استخدام العقار واستثماره ووراثته لمدة طويلة، كما يُطبَّق أيضًا في المجمعات السياحية المتكاملة.

وأثبتت سلطنةُ عُمان بأنها وجهةٌ استثمارية جاذبة ومتنامية تجمع بين الموقع الجغرافي الاستراتيجي والإطار القانوني الواضح ورؤية اقتصادية طموحة، ومع استمرار الإصلاحات والانفتاح على الاستثمارات، تبرز كواحدة من أهم الوجهات الإقليمية لإقامة مشروعات طويلة الأمد تتمتع بعائدات كبيرة واستقرار اقتصادي مستدام.

وأكد عددٌ من المستثمرين الأجانب أن قانون الاستثمار الأجنبي وإتاحة التملك الأجنبي بنسبة ١٠٠ بالمائة والتحول الرقمي واتجاه سلطنة عُمان نحو الاستفادة من الطاقة المتجددة وحق الانتفاع لمدة ٩٩ عامًا جميعها محفزات أسهمت في تعزيز المناخ الاستثماري.

وفي سياق التعبير عن رضا المستثمرين الأجانب عن البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان، أشاد الدكتور ديفيس كالوكران، الشريك الإداري لشركة «كرو عُمان» وعضو مجلس إدارة غرفة التجارة الأمريكية ونائب رئيس لجنة الاستثمار الأجنبي بغرفة تجارة وصناعة عُمان والمدير المؤسس لمجلس الأعمال الهندي للشرق الأوسط، بالقوانين العُمانية ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار بسلطنة عُمان لشفافيتها ووضوحها أمام المستثمرين الأجانب. وقال الدكتور ديفيس كالوكران إن قانونَ استثمار رأس المال الأجنبي يساعد المستثمرين على فهم توجهات الحكومة وطريقة تفكيرها، كما يوفر لهم شعورًا بالثقة لمعرفة مدى حماية مصالحهم والتحديات المحتملة عند الاستثمار في السوق العُماني. وأشار إلى أن فرض ضريبة الشركات أسهم في جذب الاستثمارات، لما له من تأثير إيجابي مباشر على مستوى معيشة المواطنين والمقيمين وعلى تطوير البنية الأساسية أيضًا.

وأوضح أن الحكومة أسست كيانًا متخصصًا للطاقة المتجددة تحت مسمى شركة «هيدروجين عُمان – هايدروم»، وخصصت ما يقارب ٥٠ ألف كيلومتر مربع من الأراضي لمشروعات الطاقة الخضراء، لتشكل ميزة تنافسية كبيرة لسلطنة عُمان في هذا المجال.

من جانبه، أكد سيد فياض علي شاه رئيس مجموعة «سيد فياض» أن القوانين الجديدة قامت بدور مؤثر في جذب كبار المستثمرين إلى سلطنة عُمان، واصفًا إياها بأنها تجسيدٌ لنهضة عُمان المتجددة.

وأوضح أن هذه القوانين تعزز إطارًا قانونيًا قويًا وتفتح آفاقًا جديدة للتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتُظهر فهمًا عميقًا للبيئة التجارية، ما يهيئ سلطنة عُمان لعقود مقبلة من النمو الاقتصادي. وأكد أن التحول الرقمي انعكس بوضوح على نمو القطاع الخاص وزيادة ثقة المستثمرين، خاصة في قطاع العقار. من جهته، أكد أحمد سبحاني الرئيس التنفيذي لمجموعة «فالكون» أن السماح بالملكية الأجنبية الكاملة بنسبة ١٠٠ بالمائة في المناطق الاقتصادية الخاصة كان عاملًا محوريًا في تعزيز الثقة لدى المستثمرين، مضيفا أن إتاحة الملكية الأجنبية الكاملة إلى جانب الوضوح في الشراكات يؤكد أن سلطنةَ عُمان جادةٌ في الانفتاح والنمو الاقتصادي.

وقال إن التحول الرقمي غيَّر تجربة الأعمال بشكل جذري في سلطنة عُمان، لافتًا إلى أن منصات مثل «استثمر في عُمان» و«منصة عُمان للأعمال» جعلت الإجراءات أسرع وأكثر شفافية ومواءمة للمستثمر. وأشار إلى أن هذا التحول يعكس رؤية الحكومة لبناء اقتصاد قائم على التكنولوجيا، ما يجعل تأسيس وتوسيع الأعمال أسهل بكثير مما كان عليه قبل السنوات الماضية، موضحًا أن هناك فرصًا واعدة في قطاعات السياحة واللوجستيات والمصايد البحرية والتعدين والصحة والتقنية والصناعات الإبداعية، إضافة إلى الطاقة المتجددة.

4 اتفاقيات بين عُمان وبوتسوانا في قطاعات المال والطاقة والتعدين تؤسس لشراكات استثمارية طويلة

رئيس بوتسوانا يعبر عن امتنانه للجهود العمانية في تحقيق الشراكة الاستراتيجية

المرشدي: توجد قائمة طويلة من المشروعات الأخرى سيتم النظر فيها لاحقًا

تنفيذ دراسات مشتركة لاستكشاف الفرص في البنى الأساسية للطاقة واستكشاف المعادن

مسقط- الرؤية

وضعت سلطنة عمان وجمهورية بوتسوانا اللبنة الأولى لشراكة اقتصادية واستثمارية طويلة بينهما بالتوقيع على أربع اتفاقيات تشمل قطاعات الطاقة والتعدين والقطاع المالي، وذلك على هامش الزيارة التي قام بها معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العماني لبوتسوانا؛ استمرارًا لجهود الجهاز نحو توسيع الشراكات الإستراتيجية مع الدول الشقيقة والصديقة؛ بما يحقق العوائد المُستدامة لسلطنة عُمان.

وعبّر فخامة دوما جيديون بوكو رئيس جمهورية بوتسوانا، على هامش توقيع الاتفاقيات، عن امتنانه للجهود التي بذلها الجانب العُماني ممثلا بجهاز الاستثمار العماني في سبيل تحقيق الشراكة الإستراتيجية، عبر استضافة الوفد البوتسواني قبل أسابيع قليلة في السلطنة، وإجراء اللقاءات المثمرة، والعمل بوتيرة سريعة حتى تكون المخرجات ملموسة، مشيرًا إلى أن المشروعات التي جرى التوقيع عليها سيكون لها انعكاسات كبيرة على بلاده، ومن بينها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، والانتقال بها من دولة مستوردة للكهرباء إلى دولة مصدّرة لها.

من جهته، أكد معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني، التزام سلطنة عمان بتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خصوصًا وأن القطاعات التي تشملها تتواءم مع مستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠» ورؤية بوتسوانا ٢٠٣٦، موضحًا معاليه بأن الجانبين سيعملان على التنفيذ بسرعة كبيرة مقترنة بجودة عالية. وأشار إلى أن المشروعات الأولى الموقعة ستكون بمثابة سفراء للعلاقات الاقتصادية والاستثمارية، وستعطي صورة لبدء الشراكة بين البلدين، مع وجود قائمة طويلة من المشروعات الأخرى سيتم النظر فيها لاحقًا.

وتُعنى الاتفاقية الأولى بالتعاون في قطاع الطاقة بين مجموعة أوكيو وشركة «بوتسوانا أويل»، حيث تشمل تنفيذ دراسات مشتركة واستكشاف فرص الاستثمار في البُنى الأساسية للطاقة وحلول التخزين في جمهورية بوتسوانا وبناء القدرات، وتبادل المعرفة في السياسات والأنظمة والمعايير الفنية.

بينما تضمّنت الاتفاقية الثانية، الموقعة بين أوكيو للمتاجرة وشركة «بوتسوانا أويل»، تنفيذ دراسات مشتركة مرتبطة بتجارة الطاقة والمنتجات، إلى جانب بحث فرص توريد منتجات الطاقة إلى بوتسوانا. كما تشمل الاتفاقية أيضًا دراسة إنشاء إطار للتوريد والتجميع والتسويق والإمداد طويل الأجل داخل الأسواق الإقليمية في بوتسوانا، ونصّت كذلك على بناء القدرات وتبادل المعلومات المتعلقة بالسياسات والأنظمة والمعايير والفرص الاستثمارية الأخرى، وتعزيز تجارة الطاقة إقليميًا، وتطبيق آلية «حق المطابقة» لشركة أوكيو للمتاجرة.

وقع الاتفاقيتين عن مجموعة أوكيو أشرف بن حمد المعمري، الرئيس التنفيذي للمجموعة، وعن شركة «بوتسوانا أويل» رئيسها التنفيذي ميشاك تشيكيدي.

وتمثّل هذه الشراكة منصة محورية لتعزيز وتوسيع حضور أوكيو للمتاجرة في الأسواق الأفريقية، وتؤكد المجموعة فاعلية دورها الإقليمي عبر تزويدها حاليًا لأكثر من ١١ دولة أفريقية بحلول ومنتجات الطاقة اللازمة، منها النفط الخام والمشتقات النفطية والغاز البترولي المسال والأمونيا، لتلبية متطلبات الطاقة الأساسية في القارة.

وتنص الاتفاقية الثالثة على تطوير مشروعات في مجال الطاقة المتجددة بين منصة «أو-جرين» المملوكة لحكومة سلطنة عُمان ووزارة المعادن والطاقة في جمهورية بوتسوانا، وذلك بهدف تطوير مشروعات متكاملة تشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وأنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات بطاقة إنتاجية تصل إلى ٣ جيجاواط، حيث وقّعها مصطفى بن محمد الهنائي الرئيس التنفيذي لـ«أو-جرين»، ومعالي ديفيد تسيري الوزير المكلف بمهام وزير المعادن والطاقة و وزير الاتصال والابتكار في بوتسوانا؛ تأكيدًا على التزام الجانبين بدعم الحلول المستدامة وتعزيز أمن الطاقة في المنطقة.

وتُعنى الاتفاقية الرابعة بالشراكة بين مجموعة معادن للاستثمار ومعهد بوتسوانا الجيولوجي لاستكشاف المعادن مثل الذهب والألماس، والاستفادة من شراكات سلطنة عمان العالمية في مجال إنتاج واستخلاص المعادن وكذلك تبادل الخبرات الفنية في هذا المجال، حيث وقعها من الجانب العُماني محمد بن عبدالرحمن البلوشي الرئيس التنفيذي للعمليات في مجموعة معادن للاستثمار، ومن الجانب البوتسواني أولفيو كيسكو الرئيس التنفيذي للمعهد البوتسواني الجيولوجي.

وتُعد هذه الاتفاقيات محطة متقدمة في مسار العلاقات الثنائية بين سلطنةِ عُمان وجمهوريةِ بوتسوانا، إذ تُرسّخ أسس تعاون إستراتيجي يعزز التكامل في مجالات الطاقةً المستدامة والتنمية الاقتصادية، ويفتح المجال أمام شراكات نوعية تُسهم في تحقيق تطلعات البلدين نحو نمو مستدام وتنمية شاملة تعود بالنفع على الشعبين الصديقين.

وكان فخامة الرئيس دوما جيديون بوكو رئيس جمهورية بوتسوانا، استقبل معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني في القصر الجمهوري بالعاصمة جابورون، لبحث سبل تعزيز مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين سلطنة عُمان وجمهورية بوتسوانا والارتقاء بها نحو شراكات نوعية تخدم مصالح البلدين.

ونقل معاليه خلال اللقاء تحيات حضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- لفخامة رئيس بوتسوانا، مؤكدًا حرص سلطنةِ عُمان على تطوير العلاقات الثنائية ودعم مسارات التعاون مع الدول الإفريقية الصديقة، وقد ثمّن فخامة الرئيس الدور الإيجابي الذي تضطلع به سلطنة عُمان في تعزيز الاستقرار والتنمية الإقليمية، وحمّل معاليه نقل تحياته إلى جلالةِ السُلطان المعظّم وتقديره لالتزام البلدين بتوطيد شراكاتهما الاقتصادية.

اليوسف يستعرض جهود تطوير الصناعات الوطنية وتحسين بيئة الأعمال الصناعية

مسقط- العُمانية

عقدت لجنة تنمية الصناعات الوطنية اجتماعها الثالث برئاسة معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وبحضور عدد من أصحاب السعادة والمسؤولين وممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

وناقشت اللجنة متابعة تنفيذ التوصيات السابقة، وتقدم مبادرات القطاع الصناعي، وتعزيز جاهزية الفرص الاستثمارية الصناعية، والجهود الجارية في تطوير الإطار التنظيمي لعدد من المبادرات الصناعية الهادفة إلى رفع كفاءة المصانع وتحسين بيئة الأعمال.

وتناول الاجتماع عرضًا حول الإطار العام لمسار الفرص الاستثمارية الصناعية وآلية توحيد النماذج والمخرجات، إضافةً إلى مناقشة آلية تقييم طلبات محطات غاز النفط المسال، ومقترحات القطاعات الصناعية المرتبطة بتخصيص الموارد، وتطوير الصناعات الواعدة، وتحسين بيئة الحوافز الصناعية.

كما استعرضت اللجنة مستجدات مشروع تطوير المهارات القطاعية للصناعة، إلى جانب مقترح جائزة أفضل الممارسات الصناعية، في إطار الجهود الرامية إلى رفع التنافسية وتعزيز الكفاءة التشغيلية في القطاع.

واعتمدت اللجنة عددًا من التوصيات، شملت تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية بالفرص الاستثمارية، وتوحيد الرسوم المهنية وفق أطر حوكمة محددة، والإسراع في استكمال المواصفات القياسية المرتبطة بالقطاعات الصناعية، إضافة إلى تحديد جهة بالوزارة لمراجعة جاهزية الفرص الصناعية قبل الترويج لها، ومتابعة المبادرات المتعلقة بالصناعات الواعدة والبرامج الوطنية الداعمة للقطاع.

وأكدت اللجنة على مواصلة العمل المشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص بما يسهم في تعزيز أداء القطاع الصناعي ودعم مستهدفات التنمية الاقتصادية.

وتهدف لجنة تنمية الصناعات الوطنية إلى تنمية ودعم الصناعات الوطنية والإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠م وتطوير الصناعات التحويلية ومواكبة التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز ثقافة الابتكار الصناعي ووضع برامج وآليات لتعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي وتحسين منتجاتها الصناعية.

وتختص اللجنة بصياغة الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والمبادئ لتطبيق «القيمة المحلية المُضافة» في القطاع الصناعي وزيادة المشتريات من الصناعات الوطنية وإيجاد فرص استثمارية جديدة من أجل إحلال الواردات وتعزيز الصادرات، إضافة إلى وضع برامج وآليات لرفع جودة المنتج العُماني لزيادة حجم المبيعات في الأسواق المحلية والدولية.

مناقشة أولويات التمويل وتعزيز القدرة التنافسية في «حوارات تجارة».. الأربعاء

مسقط- العُمانية

ينظّم منتدى عُمان للأعمال والشراكة مع القطاع الخاص بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، الأربعاء المقبل، الجلسة الرابعة للعام الجاري من حوارات تجارة حول معايير البيئة والمجتمع والحوكمة وأولويات الأعمال والتمويل وتعزيز القدرة التنافسية للشركات، بمشاركة نخبة من الخبراء والقيادات الاقتصادية من القطاعين الحكومي والخاص.

وأوضحت حارثة بنت سالم البوسعيدية، مدير مكتب منتدى عُمان للأعمال والشراكة مع القطاع الخاص بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن الجلسة الحوارية تناقش تأثير تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة على الشركات العُمانية بدءًا من المُصدّرين، مرورًا بالمصنّعين وصولًا إلى الشركات الصغيرة التي بدأت أولى خطوات إعداد تقارير الحوكمة.

وأكدت أن معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تمثل انتقالًا من مستوى التطلعات إلى مرحلة المحاسبة الفعلية، وأصبحت الشركات القادرة على تقديم بيانات موثوقة حول استخدام مواردها، وتفاعلها مع موظفيها، ومنظومة حوكمتها، الأكثر قدرة على الوصول إلى التمويل بسهولة وبتكلفة أقل.

ويأتي تنظيم الجلسة الحوارية في وقت أصبحت فيه المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة معيارًا أساسيًّا للمصداقية التجارية، بعدما كانت سابقًا تُصنّف كخيار إضافي لسلوك مؤسسي مسؤول، وقد بدأت العديد من الجهات التنظيمية في سلطنة عُمان بتعزيز متطلبات الامتثال؛ حيث تلزم بورصة مسقط جميع الشركات المدرجة بتقديم تقارير حوكمة تفصيلية، كما وجّه البنك المركزي العُماني المؤسسات المصرفية إلى تضمين المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات تقييم وتسعير القروض.

شراكات تمويلية لتحقيق التكامل الكهربائي الخليجي وتعزيز أمن الطاقة

الدمام- العُمانية

تسعى هيئة الربط الكهربائي الخليجي إلى رفع سعة نقل الطاقة الكهربائية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استنادًا إلى دراسات جدوى فنية واقتصادية شاملة، أثبتت توافقها مع الخطط الاستراتيجية للهيئة، وضمان تحقيق فوائد طويلة الأجل لقطاع الطاقة في المنطقة.

ويعد مشروع الربط المباشر بين شبكة الهيئة وشبكة سلطنة عُمان خطوة استراتيجية نحو تكامل شبكات الطاقة الخليجية، ومبادرة استراتيجية حيوية تهدف إلى تعزيز تكامل شبكات الطاقة الإقليمية وزيادة موثوقية واستدامة أنظمة الكهرباء في المنطقة، ويأتي استجابة للتوجهات العالمية التي تدعو إلى تطوير البنية الأساسية للطاقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتضمن المشروع إنشاء خط كهربائي مزدوج الدائرة بجهد ٤٠٠ كيلو فولت يربط بين محطة السلع التابعة لهيئة الربط الكهربائي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومحطة عبري التي ستنشئها الهيئة في سلطنة عُمان بطول إجمالي يبلغ ٥٣٠ كيلومترًا، كما يشمل إنشاء محطتي نقل بجهد ٤٠٠ كيلو فولت في كل من ولاية عبري في سلطنة عُمان، ومنطقة البينونة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجهزتين بأنظمة تحكم وحماية واتصال متقدمة لضمان الكفاءة والموثوقية والأمان.

وسيتم تزويد المشروع بمحطة معوضات ديناميكية لرفع استقرار الشبكات وزيادة قدرة النقل، بما يوفر قدرة إجمالية تصل إلى ١٦٠٠ ميغاواط، وسيتم البدء في الأعمال الإنشائية للمشروع في الربع الرابع من عام ٢٠٢٥م ليدخل إلى الخدمة بحلول نهاية عام ٢٠٢٧م.

وسيحقق المشروع فوائد عديدة من خلال تحقيق وفورات اقتصادية في استثمارات القدرات الإنتاجية وتكاليف التشغيل والوقود، إضافة إلى تعزيز قدرات تبادل وتجارة الطاقة الكهربائية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسلطنة عُمان بشكل مباشر، ما يزيد من مرونة الأنظمة الكهربائية ويعزز استقرارها وخفض الانبعاثات الكربونية، بما يدعم أهداف الحفاظ على البيئة.

وتُمثّل هذه المشروعات نقلة نوعية جديدة في مسيرة التكامل الكهربائي الخليجي، بهدف تعزيز أمن الطاقة ورفع كفاءة وموثوقية الشبكات الوطنية، وتوسيع نطاق الترابط الكهربائي بين دول المنطقة، وزيادة فرص تجارة وتبادل الطاقة بين دول مجلس التعاون، في خطوة استراتيجية تعكس عمق التكامل الخليجي.

وفيما يتعلق بتمويل مشروع الربط المباشر مع سلطنة عُمان، قامت هيئة الربط الكهربائي الخليجي بتوقيع اتفاقيتي تمويل الأولى مع صندوق قطر للتنمية بقيمة تمويل تبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي، واتفاقية تمويل مرحلي مع بنك صحار الدولي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

وتمثل هذه الشراكات التمويلية الخليجية نموذجًا للوحدة الاقتصادية والتمويل التنموي المشترك الذي يواكب توجهات قادة دول المجلس في التكامل والاعتماد المتبادل في مشروعات البنية الأساسية الحيوية.

120 مليون ريال لتعزيز شبكة الكهرباء وتوسيع نطاق التغطية خلال 2025

مسقط- العُمانية

حققت شركة نماء لتوزيع الكهرباء خلال العام الجاري عددًا من الإنجازات التشغيلية والتقنية النوعية التي تعكس التزامها بتطوير وتحديث منظومة التوزيع والخدمات الكهربائية وتعزيز كفاءة الشبكة الكهربائية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة وتطوير مستوى خدمات المشتركين.

وجاء ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات والمشروعات وبرامج التحول الرقمي التي أسهمت في رفع موثوقية الشبكة وتحسين تجربة المشتركين وتعزيز الكفاءة التشغيلية والمالية.

وخصصت شركة نماء لتوزيع الكهرباء أكثر من ١٢٠ مليون ريال عُماني لتنفيذ مشروعاتها التطويرية خلال عام ٢٠٢٥م، وُجّه الجزء الأكبر منها لتعزيز الشبكة الكهربائية وتوسيع نطاقها لتغطية المشتركين الجدد إلى جانب الاستثمار في تطوير الشبكات وأتمتتها وتبني أحدث أنظمة إدارة الشبكات الذكية بما يضمن رفع الكفاءة التشغيلية والموثوقية.

وتتوزع مشروعات الشركة إلى عدة محاور رئيسة تشمل المشروعات الإنمائية لتوسعة وتعزيز الشبكة الكهربائية، ومشروعات التوصيل والتمديد للمنازل والمنشآت الصناعية والتجارية، إضافة إلى المشروعات التقنية التي تركز على أتمتة الشبكة وتطوير أنظمة الإدارة الذكية، لدمج مصادر الطاقة المتجددة وتقديم حلول رقمية مبتكرة في إدارة منظومة التوزيع.

وقال المهندس خلفان بن ناصر البرطماني رئيس الشؤون التجارية بشركة نماء لتوزيع الكهرباء، إن خدمة الكهرباء متوفرة بنسبة ١٠٠ بالمائة في جميع المناطق المأهولة بالسكان في سلطنة عُمان، ما يعكس التزامها بتوفير خدمة آمنة وموثوقة ومستدامة لجميع المشتركين.

وأكد أن الشركة تعمل على تعزيز تجربة المشتركين ورفع نسبة الرضا الحالية ٨٥ بالمائة من خلال المشروعات الموجهة لخدمة المشتركين ومعالجة التحديات الفنية وتقليل الأعطال لضمان استمرارية الخدمة وجودتها، مشيرًا إلى أن هذه الجهود تأتي ضمن خطط الشركة الشاملة للارتقاء بالأداء التشغيلي وتعزيز موثوقية الشبكة الكهربائية.

وأوضح أن شركة نماء لتوزيع الكهرباء واصلت تنفيذ مشروعاتها الخاصة بجهد ١١ كيلو فولت في مختلف محافظات سلطنة عُمان خلال الفترة من يناير حتى نهاية أكتوبر ٢٠٢٥م، بإجمالي إنفاق على هذه المشروعات بلغ نحو ٦٠,٩ مليون ريال عُماني شملت مشروعات التمديدات وتعزيز الشبكات في جميع المحافظات.

وأضاف أن شركة نماء لتوزيع الكهرباء نفذت أيضًا خلال الفترة من يناير حتى نهاية أكتوبر ٢٠٢٥م عددًا من مشروعات جهد ٣٣ كيلو فولت في مختلف محافظات سلطنة عُمان، بإجمالي إنفاق على هذه المشروعات بلغ نحو ١٩,٠٢ مليون ريال عُماني توزّعت على مختلف المحافظات بحسب حجم المشروعات ونطاقها الفني.

وأشار إلى أن هذه المشروعات تسهم في تعزيز استقرار الشبكات الكهربائية وتحسين كفاءة الأداء التشغيلي إلى جانب دعم برامج التنمية العمرانية والصناعية في مختلف محافظات سلطنة عُمان.

دول الخليج.. وحدة التاريخ والمصير والمصالح المشتركة

البحرين تستكمل التحضيرات لاستضافة «القمة الخليجية».. ومسيرة التعاون تدخل مرحلة جديدة من التكامل

الرؤية- مدرين المكتومية

تستكمل مملكة البحرين الشقيقة استعداداتها لاستضافة أعمال القمة الخليجية السادسة والأربعين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمقرر عقدها يوم الأربعاء المقبل، وسط تطلعات واسعة لما ستحمله القمة من مخرجات تُعزِّز مسيرة العمل الخليجي المشترك، في ظل الظروف الإقليمية والدولية المتسارعة وفي ظل ما تعيشه المنطقة من توترات جيوسياسية.

وتؤكد استضافة البحرين للقمة التزامها الثابت بدعم منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتعزيز تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مختلف الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية، وكذلك قضايا التنمية المستدامة؛ وذلك في إطار رؤية متجددة وطموحة تهدف إلى ترسيخ مفهوم التكامل الخليجي، والعمل على تعظيم فرص التنمية في شتى المجالات في المرحلة المقبلة من عمل المجلس.

ومنذ إعلان تأسيس مجلس التعاون في ٢٥ مايو ١٩٨١ بأبوظبي، حرصت دول الخليج الستة، ومن بينها سلطنة عُمان، كطرف مؤسس للعمل، على تطوير آليات التعاون بكل صوره؛ بدءًا من تحقيق السلام، وانتهاءً ببناء علاقات متجذرة مبنية على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير. واستطاعت دول الخليج كذلك أن تُرسِّخ علاقاتها مع دول العالم، بفضل مواقفها الحيادية ونظرتها الايجابية لتحقيق الامن بشتى صوره، استنادًا على وحدة التاريخ والمصير والمصالح المشتركة، حيث أسهمت عمان عبر دبلوماسيتها المتوازنة في دعم مسار المجلس وتثبيت نهجه القائم على التفاهم والحوار وتعزيز الأمن الإقليمي.

وقد شهد العقدين الأوليين من مسيرة المجلس مجموعة من القرارات المفصلية من بينها التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام ١٩٨١ والتي تعنى بإرساء قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، والعمل على إنشاء منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون، وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والنفطية، والعمل على تعزيز المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجالات الاقتصاد المختلفة في حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وحرية الانتقال والعمل والاقامة، إضافة إلى حق التملك وحرية انتقال رؤوس الاموال، إلى جانب التعاون في مجالات الصناعة البترولية والمعدنية والموارد الطبيعية الأخرى.

وفي ظل الظروف الراهنة، تتجه دول مجلس التعاون اليوم نحو مرحلة أوسع تشمل إلى جانب المستوى السياسي، كلًا من المستوى الاقتصادي والصناعي والرقمي، وذلك بما يتماشى مع خطط الدول ورؤاها الوطنية للوصول إلى برامج مستقبلية تمتد حتى عام ٢٠٥٠.

وفي إطار الاستعدادات الرسمية للقمة، افتتحت البحرين جناحًا خاصًا لمجلس التعاون في متحف البحرين الوطني في ١٣ نوفمبر الماضي، ويستمر لمدة شهر كامل متضمنًا أجنحة تفاعلية تستعرض مراحل تأسيس المجلس، وأبرز أقوال القادة، الى جانب استعراض الهيئات التابعة له، إضافة الى الإنجازات والمشروعات المشتركة. وازدانت شوارع العاصمة المنامة بصور القادة وعبارات الترحيب في مشهد يعكس قوة الروابط الخليجية وعمق التضامن بين دول المجلس.

وتتجسد أهمية هذه القمة في استكمال مسيرة التعاون الممتدة لأكثر من ٤ عقود، فيما تتوجه أنظار أبناء دول الخليج لهذه القمة التي يُأمل أن تكون محطة جديدة لتعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة، وتعمل على ترسيخ الأسس التي وضعها القادة المؤسسون لمجلس التعاون؛ بما يحقق تطلعات شعوب دوله نحو مستقبل أكثر تكاملًا ونماءً.

أكدوا أن القمة تنعقد في ظرف إقليمي بالغ الحساسية وملفات اقتصادية وأمنية متداخلة

إعلاميون خليجيون لـ«الرؤية»: «قمة المنامة» تُرسِّخ جهود البحرين الداعمة لمسيرة التعاون

الرؤية- مدرين المكتومية

أجمع إعلاميون خليجيون على أن استضافة مملكة البحرين لأعمال القمة الخليجية السادسة والأربعين، في العاصمة المنامة، تبرهن على دورها الريادي ضمن منظومة مجلس التعاون، وتعكس رؤية واضحة لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك، والتنمية والاستقرار في دول المجلس، وذلك وسط جهود مُكثَّفة وجاهزية عالية لتنظيم هذا الحدث الأبرز إقليميًا؛ بما يواكب طموحات المرحلة المقبلة.

وقالت نوال الجبر مديرة تحرير جريدة الرياض السعودية إن المنامة تستضيف القمة الخليجية وسط مرحلة دقيقة تستدعي قراءة متأنية للمشهد الإقليمي، وتتطلب تثبيتًا لأدوار مجلس التعاون، في ظل متغيرات تتسارع من حوله، مشيرةً إلى أن القضايا المطروحة في الوقت الراهن ليست جديدة في جوهرها، لكنها تتخذ أشكالًا أكثر تعقيدًا. وذكرت- في حديث خاص لـ«الرؤية»- أن التجربة الخليجية، خلال العقود الماضية، أثبتت أن العمل المشترك كان أحد أبرز عوامل استقرار المنطقة، رغم ما واجهته من أزمات سياسية وأمنية واقتصادية.

وأضافت: «في ظل التطورات الدولية وسرعة تحولات الطاقة وسلاسل الإمداد، تبرز الحاجة لتحديث آليات العمل وتعزيز التعاون في الملفات ذات البعد الاستراتيجي، بما يحول دون تأثر المصالح الخليجية بالتحولات العالمية المتلاحقة». وأوضح الجبر أن القمة الخليجية تُمثِّل فرصةً لإعادة تقييم الجهود القائمة في مجالات الأمن البحري، وتطوير الرؤية الاقتصادية المشتركة، والانتقال إلى مستوى أوسع من التكامل الذي يواكب الطموحات المستقبلية لدول المجلس، خاصة في القطاعات الحيوية كالطاقة، والاستثمار، والتقنية، والاقتصاد الجديد. وأكدت مديرة تحرير جريدة الرياض السعودية أن استضافة البحرين لأعمال القمة تكتسب أهمية خاصة؛ لما توفره من بيئة سياسية داعمة للحوار، وما تعكسه من التزام ثابت بمسار العمل الخليجي، لافتةً إلى أن المنامة كانت دائمًا محطةً قادرةً على جمع المواقف وتسهيل النقاشات، وهو ما يمنح هذه الدورة مساحة أوسع لبحث الملفات العالقة واقتراح خطوات عملية أكثر قُربًا من الواقع. وشدد الجبر على أن التحديات الإقليمية والدولية القائمة تجعل من قمة المنامة محطة مناسبة لإعادة بناء مقاربة خليجية أكثر تنسيقًا، تستند إلى رؤية واضحة وتفاهمات أعمق، وتعمل على صون استقرار المنطقة وترسيخ دور مجلس التعاون كفاعل رئيسي في محيطه.

نوال الجبر

مروة العكراوي

د. غانم السليماني

أحمد الجهني

جدول أعمال مزدحم

وقال الإعلامي الكويتي الدكتور غانم السليماني إنّ المنطقة تترقّب قمة البحرين التي تستعد لاستقبال قادة دول مجلس التعاون في ظرفٍ إقليمي بالغ الحساسية، تشهد فيه الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية تداخلات معقّدة. وأضاف- في تصريح لـ«الرؤية»- أن القمة تنعقد وسط أزماتٍ إقليمية متشابكة، أبرزها تداعيات الحرب في غزة على المنطقة، والضغوط الاقتصادية العالمية، وتحدّيات التحول في أسواق الطاقة.

وأشار السليماني إلى أنّ هذه المعطيات تضع القمة المقبلة أمام جدول أعمال مزدحم بالملفات الثقيلة التي تمسّ جوهر الأمن الخليجي ومصالحه الاستراتيجية، إلى جانب تعزيز والمضيّ في المشاريع الخليجية المشتركة لضمان نجاح القمة وتعزيز مسيرة مجلس التعاون الخليجي. وتشمل الأولويات توحيد المواقف إزاء التطورات الإقليمية، ومواصلة تنفيذ قرارات القمم السابقة، خصوصًا تلك المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، واتحاد الجمارك، والمشاريع الصناعية المشتركة.

وأكد السليماني أنّ القمة الخليجية الـ٤٥ التي استضافتها الكويت في ديسمبر ٢٠٢٤ حققت نجاحًا باهرًا ركّز على دعم مسيرة التكامل الاقتصادي وتطوير العمل الخليجي المشترك في مجالات الطاقة والأمن الغذائي والمناخ. وأشار إلى أن القمة السابقة في الكويت شهدت تطابقًا خليجيًا على توسيع استخدام الطاقة النظيفة وتعزيز استثمارات الصناديق السيادية الخليجية في قطاعات التكنولوجيا والتحول الأخضر، كما أقرت القمة السابقة خطة تنفيذية لمبادرات الرؤى الاقتصادية لدول المجلس وربطها بمشاريع النقل والربط الكهربائي والذكاء الاصطناعي، مع تأكيد الالتزام بالاستقرار المالي وتطوير سياسات موحّدة لجذب الاستثمار الأجنبي.

وأضاف السليماني أنّه من المتوقع أن تعمل قمة المنامة على البناء فوق ما تحقق من هذه القرارات، خصوصًا ما يتعلق بتفعيل السوق الخليجية المشتركة بشكل كبير وملفات البنية التحتية العابرة للحدود، إلى جانب مناقشة الملفات الإقليمية الثقيلة في ظل استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية وتعثر المساعي الدولية لتنفيذ وقف فعلي لإطلاق النار. وأوضح أن من المرتقب أن تبحث القمة سُبُل دعم الجهود الإنسانية، وتنسيق المواقف الخليجية في المحافل الدولية؛ بما يعكس وحدة الموقف العربي إزاء التصعيد المستمر في الأراضي الفلسطينية. وعلى الصعيد الاقتصادي، ذكر السليماني أن من المرجّح أن تُعلن القمة عن إعطاء دفع جديد لاستراتيجيات الطاقة، والتحول نحو الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة، في ظل التوجّه العالمي نحو الطاقة النظيفة، مؤكدًا أن الدول الأعضاء تسعى بقوة إلى تسريع تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي وتقنيات الشبكات الذكية لتعزيز كفاءة الطاقة وتوفير التكلفة؛ استنادًا إلى توجهات القادة نحو التحول الاقتصادي في دول الخليج، إلى جانب تطوير التحول الرقمي والتكنولوجيا ضمن التعاون الاقتصادي الخليجي. ويتوقع السليماني أن تُطرح على جدول أعمال القمة مبادرات مشتركة لتعزيز الأمن الغذائي في دول الخليج، مع التركيز على زيادة الإنتاج المحلي والزراعة المشتركة استجابةً لتغير المناخ وضغوط سلاسل الإمداد.

وقال السليماني إنّ القمة الخليجية الـ٤٦ تُشكِّل «إعادة تموضع لمجلس التعاون بعد عامين من التحولات الإقليمية العميقة»، مشيرًا إلى أنّ التوقع العام يتمثل في صدور بيان خليجي مُوحَّد يؤكد على وحدة الموقف وضرورة الانتقال من إدارة الأزمات في الإقليم إلى بناء سياسات استباقية.

وأوضح أنّ القادة الخليجيين سوف «يسعون في قمة المنامة إلى تثبيت التوازن بين التحديات الأمنية والاقتصادية»، مبينًا أنّ الأولوية ستكون لتأمين استقرار أسواق الطاقة والخطوط البحرية، بالتوازي مع استمرار الاستثمار في مشاريع التحول نحو الطاقة النظيفة. وأشار إلى أنّ من المتوقّع أن تُطلق القمة آلية متابعة للتكامل الاقتصادي تشمل مراجعة تنفيذ قرارات السوق الخليجية المشتركة وربطها بالمشاريع الصناعية العابرة للحدود، لافتًا إلى أنّ الدول الست باتت تدرك أن وحدة السوق الداخلية ضرورة أمنية واقتصادية.

وأكد السليماني أن ملف إعادة الإعمار في غزة قد يحضر في البيان الختامي ضمن مقاربة إنسانية واقتصادية، إلى جانب تأكيد دعم الاستقرار في سوريا، لافتًا إلى أن قمة البحرين، ورغم ثقل ملفاتها، يُنتظر أن تُكرِّس مسار الواقعية السياسية الخليجية، القائم على توحيد الرؤية تجاه التحولات الإقليمية والاقتصادية، مؤكدًا أن نجاحها «سيقاس بقدرتها على تحويل التنسيق السياسي إلى برامج اقتصادية وتنموية قابلة للتنفيذ تعيد رسم أولويات مجلس التعاون في مرحلة ما بعد الأزمات الاقتصادية».

التكامل الخليجي

وأكدت الإعلامية البحرينية مروة خميس العكراوي أن استضافة مملكة البحرين لأعمال القمة الخليجية السادسة والأربعين تُجسِّد المكانة المحورية التي تحتلها المملكة في تعزيز العمل الخليجي المشترك، وترسخ دورها الفاعل في قيادة مسيرة التكامل بين دول مجلس التعاون. وأشادت العكراوي- في حديث لـ«الرؤية»- بالجهود الاستثنائية التي يقودها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، والتي أسهمت في ترسيخ حضور البحرين كوجهة دبلوماسية قادرة على احتضان الفعاليات الخليجية الكبرى، مؤكدة أن هذه الاستضافة ليست مجرد حدث سياسي فحسب؛ بل تأكيد على رؤية جلالته الحكيمة في دعم مسيرة الوحدة الخليجية وترسيخ الشراكات الاستراتيجية بين دول المجلس. وأوضحت أن احتضان البحرين لهذا الحدث الاستراتيجي يأتي في ظل رؤية واضحة للارتقاء بمنظومة التعاون الخليجي في مختلف المجالات، وبما يعكس الدعم الكبير الذي تحظى به مسيرة المجلس من القيادة البحرينية، وما تُظهره المملكة من جاهزية عالية لتنظيم الفعاليات الكبرى وفق أعلى المعايير.

وأكدت أن القمة تحمل أهمية خاصة لما تتضمنه من ملفات حيوية تمس حياة المواطن الخليجي وتعزز استقرار وتنمية دول المجلس، معربةً عن تقديرها للجهود التي تبذلها المملكة لضمان نجاح هذا الحدث، وعن ثقتها بأن البحرين ستقود المرحلة المقبلة من العمل الخليجي المشترك بكل اقتدار.

قضايا حيوية

من جهته، أكد الصحفي السعودي أحمد الجهني أن القمة الخليجية في المنامة تُمثل محطة محورية في مسيرة مجلس التعاون الخليجي، وفرصة لتجديد الالتزام بالعمل المشترك وتعزيز مكانة المجلس كمنظومة قادرة على التكيف مع المتغيرات وصياغة رؤى جماعية متوازنة، تسعى دومًا إلى استقرارها ومناقشة كافة المستجدات على الساحة الدولية والإقليمية. وقال- في تصريح لـ«الرؤية»- إن من المتوقع أن تُركِّز القمة على تعزيز التنسيق السياسي بين دول المجلس؛ بما يشمل توحيد المواقف تجاه التطورات الإقليمية وبناء منظومة أكثر فاعلية للأمن الجماعي، كما يُنتظر أن تتناول مسألة حماية الملاحة البحرية وأمن خطوط الطاقة؛ باعتبارها من القضايا الحيوية التي ترتبط بأمن واستقرار المنطقة والعالم. وأضاف أن الجانب الاقتصادي لن يغيب عن طاولة القمة؛ إذ يُتوقّع أن تتواصل الجهود الرامية إلى دفع عجلة التكامل الاقتصادي عبر مشاريع الربط المختلفة، وتعزيز التجارة البينية، وتحفيز الاستثمارات المشتركة، ومناقشة خطط تنويع مصادر الدخل في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

وقال إن من الجوانب المهمة التي من المتوقع أن تحظى باهتمام القمة، ملف الطاقة والاستدامة؛ حيث تتطلع دول الخليج إلى المحافظة على دورها المحوري في أسواق الطاقة التقليدية، بالتوازي مع التوسع في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات المرتبطة بالهيدروجين والحياد الكربوني، كما يتوقع أن يُفتح المجال للنقاش حول قضايا التحول الرقمي والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، بما يعزز قدرة الدول الخليجية على مواجهة التحديات التقنية المتنامية والاستفادة من فرص الاقتصاد الرقمي.

وأعرب الجهني عن أمله في أن تُسهم في تعميق وحدة الصف الخليجي وتحصين الموقف المشترك في مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية، وأن تُطلق القمة خطوات عملية لتعزيز التكامل الاقتصادي، وبناء سوق خليجية أكثر ترابطًا، وتوفير بيئة تدعم الابتكار والتعليم وتمكين الشباب والمرأة. كما عبر عن تطلعه لأن تفتح القمة آفاقًا جديدة من التعاون في مشاريع التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة، وأن تضع أُطرًا مشتركة لمواجهة التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب تنسيقًا يتجاوز الجهود الفردية.

> **الجبر: القمة الخليجية فرصة لإعادة تقييم الجهود القائمة في عدة مجالات اقتصادية وأمنية**
>
> **السليماني: «قمة المنامة» تسعى لإعادة تموضع «مجلس التعاون» بعد عامين من «التحولات العميقة»**
>
> **العكراوي: «قمة المنامة» تعكس المكانة المحورية للبحرين في تعزيز العمل الخليجي المشترك**
>
> **الجهني: تنويع مصادر الدخل وأمن الطاقة من أبرز الملفات الاقتصادية على طاولة «القمة»**

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٩ من جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ الموافق ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢٣٥

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

زكريا المحرمي

ترامب يُعلن إغلاق المجال الجوي الفنزويلي، مما يعني إعلان حرب على فنزويلا التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، إنها حرب هيمنة على النفط ولو كان مختلطا بدماء الفنزويليين الأبرياء!!

د. سعيد المحرمي

أين دور المحافظات في تنظيم الفعاليات خلال فترة الإجازات والمناسبات؟ فالاقتصاد يُبنى كذلك على تنظيم الفعاليات الثقافية والسياحية والترفيهية والرياضية وبها تنتعش بيئة الأعمال. وهنا لا نتكلم عن الجهود والاجتهادات الفردية، والتي نشكرها ونقدرها، وإنما نتحدث عن التنظيم الممنهج.

د. سيف المعمري

في قاعة محاضرات بلشبونة، يجلس طلاب على طاولاتهم، لكن لا يوجد أستاذ، ولا كتاب دراسي، ولا منهج دراسي بالمعنى التقليدي. بدلاً من ذلك، ينخرط الطلاب في التعلم الذاتي عبر منصات الذكاء الاصطناعي هل هذا نموذج ستتجه إليه الجامعات قريباً.

البيئة الاستثمارية في عهد النهضة المتجددة.. تنمية شاملة عززت مكانة عُمان كوجهة للاستثمار المستدام

الرؤية- سارة العبرية

شهدت السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة وملموسة فيما يخص البيئة الاستثمارية في سلطنة عمان، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- بتقديم المزيدِ من التسهيلات اللازمة والحوافزِ التنافسية والبيئةِ الداعمةِ للاستثمار وبما يجعل البلاد وجهة استثماريّة جاذبة وأكثر اندماجا في منظومة الاقتصاد العالمي.

وفي خطابه السامي في الحادي عشر من يناير ٢٠٢٥، قال جلالته: "إنّ تطويرَ البيئةِ الاستثماريةِ والتجاريةِ يُعدُّ ضرورةً أساسيّةً لدفعِ عجلةِ التنميةِ بالبلاد ولذلك فقد وجّهنا الحكومةَ بتقديمِ المزيدِ من التسهيلاتِ اللازمة والحوافزِ التنافسية والبيئةِ الداعمةِ للاستثمار بما يسهل ممارسةَ الأعمالِ التجاريةِ لضمانِ تنويعِ اقتصادِنا الوطنيِ وتحقيقِ نموٍّ مستدامٍ ولتوفيرِ المزيدِ من فرصِ العملِ في القطاعاتِ الاقتصاديّةِ والخدميّةِ المختلفةِ وبما يجعلُ البلادَ وجهةً استثماريّةً جاذبةً وأكثرَ اندماجًا في منظومةِ الاقتصادِ العالمي، ولتحقيقِ هذا الاندماجِ فقد سعتْ حكومتُنا لبناءِ شبكةٍ واسعةٍ من الموانئِ والمناطقِ الحرّةِ والمناطقِ الاقتصاديةِ الخاصةِ والمناطقِ الصناعيةِ المتكاملةِ وتقديمِ الدّعمِ لبرامجِ الابتكارِ وريادةِ الأعمالِ وصناديقِ الاستثمارِ الوطنيةِ منها والمشتركةِ مع الدولِ الشّقيقةِ والصّديقة".

ولطالما أكد صاحب الجلالة على أهمية تطوير البيئة الاستثمارية من أجل النهوض باقتصادنا الوطني؛ حيث يرتكز مفهوم «الخطاب السامي للتنمية الاقتصادية» على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة عبر تنويع مصادر الدخل ودعم القطاع الخاص وتطوير الموارد البشرية، وتحديث التشريعات والآليات الحكومية، بما يضمن تحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

وتجلّى الاهتمام السامي بتهيئة المحافظات لتكون محركًا للتنمية المحلية من خلال التركيز على الميزة النسبية لكل محافظة وبناء نماذج تنموية محلية متكاملة، إذ أكد الخطاب السامي أن الحكومة ومؤسسات الدولة ستسخر كافة الجهود والطاقات لضمان توجيه التنمية بشكل متوازن وشامل، وتنفيذ مشاريع استراتيجية ضمن الخطط الخمسية تغطي كافة أرجاء الوطن.

وأشار جلالته -أيده الله- إلى أن المرحلة القادمة من النهضة ستشهد انتقال الأداء الحكومي من الحلول الاضطرارية إلى حلول أكثر ديمومة واستدامة، بما يضمن وضع النمو الاقتصادي والاستدامة المالية ورفاهية المجتمع في صدارة الأولويات.

وبرز في خطاب جلالته أيضًا الحرص على أن يكون الاستثمار أداة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي لضمان جودة الحياة ورفع مستوى الخدمات في جميع المحافظات التي تمثل خارطة طريق واضحة نحو اقتصاد مستدام ومتنوع، يعكس رؤية القيادة السامية لمستقبل مشرق للأجيال القادمة.

وشهد عام ٢٠٢٤ طفرة ملحوظة في حركة الاستثمار داخل المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة؛ إذ أعلنت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية والخاصة أن حجم الاستثمارات في هذه المناطق ارتفع إلى حوالي ٢١ مليار ريال عماني بنهاية ذلك العام، وهو ما يُعد دليلاً على ثقة المستثمرين المحليين والدوليين بالمناطق الاقتصادية العُمانية.

وتتجه جهود التنويع الاقتصادي نحو مسار حقيقي يترجمه الأداء الحكومي على أرض الواقع، فقد ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الوطني، وشهدت مؤشرات الاقتصاد غير النفطي نموًا بمعدل قدره ٤,٢٪، وهو ما يُبرهن على تحوّل فعلي نحو اقتصاد أكثر تعددية واستدامة.

واعتمدت الحكومة خطة مالية متوسطة الأجل لتعزيز الاستقرار المالي، وسرّعت سداد الدين العام بفضل توجيه الفوائض المالية لخدمة هذا الهدف، وقد جرى بالفعل خفض عبء الدين، مما عزز مرونة المالية العامة وفتح آفاقًا أوسع لمشروعات التنمية.

وفي هذا الإطار، وسجلت أن محفظة التنمية الوطنية التابعة لجهاز الاستثمار العُماني إنجازات مهمة في ٢٠٢٣؛ إذ ارتفعت أصولها إلى نحو ١٢,١٧٥ مليار ريال عُماني، وحقّقت أرباحًا تجاوزت ١,٢ مليار ريال، بينما قُدّمت للدولة أرباح تساوي حوالي ٨٠٠ مليون ريال، وقد تم توجيه استثمارات كبيرة إلى قطاعات مثل الطاقة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، التعدين، والاتصالات؛ حيث يُعد هذا دليلًا على التزام الحكومة بتنمية الاقتصاد المحلي عبر أدوات استثمارية استراتيجية.

وسُجل في عام ٢٠٢٥ ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي؛ حيث نمت بنسبة ٢٧,٥٪ خلال الربع الأول مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، لتصل إلى ٢,٧٤٩ مليار ريال عماني.

وتركّزت هذه الاستثمارات في قطاعات واعدة مثل تصنيع تقنيات الطاقة المتجددة، ما يعكس التوجّه الواضح نحو اقتصاد أخضر ومستدام.

ولقد أكّد جلالته -أبقاه الله- أن التنمية يجب أن تكون متاحة لجميع المحافظات، ولا تقتصر على المدن الكبرى فقط، مشدّدًا على أهمية توجيه المشاريع الاستثمارية نحو المناطق التي تملك ميزة نسبية. وقد شهدت عدد من المحافظات مشاريع تنموية استراتيجية، ما يعزّز من قدراتها المحلية ويدعم النمو المتوازن في أرجاء البلاد.

إضافة إلى ذلك، جرى التركيز على إدارة محلية فعالة تُسهم في تنفيذ المشاريع التنموية بسرعة وكفاءة، وتعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المحلي؛ إذ انطلقت هذه الرؤية من فكرة أن كل محافظة تملك خصائص فريدة يجب استثمارها، سواء في الموارد الطبيعية أو القدرات البشرية، لتشكيل نماذج تنموية محلية مستدامة تدعم الاقتصاد الكلي.

وأُطلقت أيضًا مبادرات لتمويل مشاريع التنمية الكبيرة، ففي عام ٢٠٢٥ أعلن عن ارتفاع تمويل المشاريع التنموية إلى ١١ مليار ريال عماني بزيادة قدرها ٧٢٪ عن القيمة المعتمدة في البداية؛ فالتمويل الضخم يضمن تنفيذ الاستثمارات في البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية، والمشروعات الاقتصادية التي تشكل دعامة رئيسية للتنمية المستدامة.

وعند الحديث عن الثقة بالمستقبل، أشار تقرير -من وزارة الاقتصاد- في أغسطس ٢٠٢٥ إلى أن استراتيجية التنويع ومبادرات الاستدامة قد عزّزت بشكل واضح من جاذبية عُمان كوجهة استثمارية، مع تحسّن التصنيف الائتماني للدولة وزخم جيد للنمو في القطاعات غير النفطية، مما يوفّر أرضية قوية لاستقطاب مزيد من رؤوس الأموال.

وعلى صعيد التزام عُمان بالاقتصاد الأخضر وتقليل الانبعاثات، فقد اعتمدت السلطنة استراتيجيات للاستثمار في الطاقة المتجددة، خاصة في مشاريع مثل الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية، والوثائق الرسمية تظهر أن عُمان تعمل على توظيف هذا التوجّه لتحقيق فوائد بيئية واقتصادية، ومن ذلك تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات التقنية الخضراء.

وسارت نهضة عُمان على نهج متوازن نحو المساهمة في الاقتصاد العالمي، فقد ركّزت الحكومة على تحسين بيئة الأعمال، ووضع سياسات تشجيعية للاستثمار الخارجي، ما أتاح تدفقات مالية كبيرة إلى قطاع التصنيع والخدمات. وقد أظهر تقرير دولي أن إصلاح السياسات وتحسين البنية التحتية الاستثمارية ساعد في جذب المشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة العالية.

وأكد جلالة السلطان -حفظه الله ورعاه- في عدة مناسبات أن الاستدامة المالية للمستقبل تُعد أولوية وطنية لا تقل أهمية عن النمو الاقتصادي، وأن الأداء الحكومي سوف ينتقل من الاعتماد على الحلول قصيرة الأجل إلى تبني استراتيجيات بعيدة المدى تضمن رفاه المجتمع واستدامة الموارد المالية. ولهذا، تقود الدولة جهودًا منسقة لتمكين مشاريع ذات أثر طويل الأمد، مع ضمان مشاركة القطاع المحلي والخارجي بفعالية. وتعكس التنمية الاقتصادية المستدامة في عُمان اليوم رؤية واضحة ترتكز على تشجيع المشاريع المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية المحافظات ودعم قطاع الطاقة المتجددة؛ لتقترب السلطنة من بناء اقتصاد قوي يستمر لأجيال، واقتصاد يوازن بين الربح والقيمة الاجتماعية، وبين الطموح الاقتصادي والمسؤولية البيئية.

توجيهات سامية بتقديم المزيد من التسهيلات لدعم بيئة الاستثمار

تأكيد العمل على جعل عمان وجهة استثمارية جاذبة وأكثر اندماجا في منظومة الاقتصاد العالمي

بناء شبكة واسعة من الموانئ والمناطق الحرة والاقتصادية والصناعية

دعم برامج الابتكار وريادة الأعمال لتعزيز التنافسية

تضافر الجهود لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة عبر تنويع مصادر الدخل

تحديث التشريعات الاستثمارية وتطوير الإجراءات الحكومية للتسهيل على المستثمرين

الحرص على الارتقاء بالبنية الأساسية في المحافظات لتكون محركا للتنمية المحلية

ارتفاع إجمالي الاستثمارات في المناطق الاقتصادية إلى 21 مليار خلال 2024

نمو مؤشرات الاقتصاد غير النفطي وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

ارتفاع أصول محفظة التنمية الوطنية إلى 12.1 مليار ريال خلال 2023

ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي بنسبة 27.5%

استراتيجية التنويع ومبادرات الاستدامة عززت من جاذبية عمان كوجهة استثمارية

نجاح الاستراتيجيات العمانية لجذب الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة

تبني استراتيجيات بعيدة المدى تضمن استدامة الموارد المالية